مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الثـــالث والســتون

السنـــة المـــالـيـــة

2019

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

مصرف ليبيا المركزي

التقرير السنوي

الثالث والستون

السنة المالية

2019

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2019 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.l y

الفـروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

المحتويات

تقديم 8

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 13
- النمو الاقتصادي 13
- البطالة 16
- التضخم 16
- التجارة العالمية 17
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 19
- التطورات النفطية الدولية 20
  - أسعار النفط 20
  - العرض 21
  - الطلب 22

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 24

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 27
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 27
- الرقم القياسي لاسعار المستهلك والتضخم 32
- التطورات النفطية المحلية 34

ثانياً : المالية العامة
- المالية العامة لعام 2019 38
  - الموقف التنفيذ للترتيبات المالية للسنة المالية 2019 38
    الإيرادات 38
    النفقات العامة..... 40

ثالثاً : القطاع الخارجي

- ميزان المدفوعات 42
  - الحساب الجاري 42
  - الحساب الرأسمالي والمالي 45
  - الميزان الكلي 45
- التجارة الخارجية 48

رابعاً : التطورات النقدية

- التطورات النقدية 55
  - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 55
  - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 56
  - سعر صرف الدينار الليبي 58
- مصرف ليبيا المركزي 59
  - جانب الأصول 59
  - جانب الخصوم 60
- أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي 63
- المصارف التجارية 74
  - جانب الاصول 77
  - جانب الخصوم 79
- المصرف الليبي الخارجي 83

تقديم

يستعرض هذا التقرير بشكل موجز أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي خلال عام 2019، حيث يستعرض الجزء الأول منه التّطوّرات الاقتصادية والمالية على المستوى الدّولي، أما الجزء الثّاني من التّقرير يستعرض التّطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي خلال عام 2019، وأهم الاجراءات والسياسات التي تم إتخاذها في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والنتائج المتحققة منها.

فعلى المستوى الدّولي، تشير البيانات الصادرة عن صندوق النّقد الدولي إلى تباطؤ نسبة نمو الاقتصاد العالمي، لتصل إلى نحو 2.9%، مقابل نسبة نمو بلغت 3.6% عام 2018، ويعزى هذا التّباطؤ في النّمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية منها النزاع التّجاري الأمريكي الصّيني، والخروج البريطاني من الاتّحاد الأوروبي.

أمّا على الصّعيد المحلّي، لاتزال حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتردي الأوضاع الأمنية تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي منذُ عام 2014، وخلقت العديد من التشوهات والازمات والتي بدورها انعكست على تردي الأوضاع المعيشية للمواطن وتدهور قيمة الدينار الليبي وإرتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، كما لاتزال هذه الاوضاع المتردية تعيق جهود مصرف ليبيا المركزي والحكومة في تنفيذ حزمة متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية لمعالجة الاثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية.

وبالرغم من كل تلك المعوقات المشار اليها فقد سجل الاقتصاد الليبي تحسن ملحوظ عام 2019 ويأتي ذلك كإنعكاس لاتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي، والتي أهمها دعم المؤسسة الوطنية للنفط بالموارد المالية لزيادة القدرة الانتاجية، وقرار المجلس الرئاسي رقم (1) لعام 2019 بتخفيض قيمة الرسم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، وغيرها من الاجراءات الاخرى، حيث أمكن من خلال هذه الاجراءات تحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية الموضوعة والتي انعكست بصورة مباشرة على تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ومن أهم التطورات التي شهدها عام 2019، تحسناً ملحوظاً في كميات انتاج وتصدير النفط الخام من الحقول والموانئ النفطية، ليصل متوسط انتاج النفط الخام في 2019 إلى 1,097 مليون برميل في اليوم، مقابل 951.0 مليون برميل في اليوم في المتوسط عام 2018، بينما انخفض متوسط أسعار النفط الليبي ليصل الى 64.1 دولار للبرميل في المتوسط عام 2019، مقابل 69.5 دولاراً للبرميل عام 2018.

أمّا فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2019، وبالرغم من ضبط معدلات الانفاق العام عند مستويات مقبولة إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام، هدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً في ظل إستمرار ازدواجية الصرف من حكومتين، واستمرار توجيه الانفاق العام الى النفقات التسييرية التي تستحوذ على قرابة 92.0% من اجمالي الانفاق العام شكلت منها المرتبات قرابة 53.0%، الامر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية، وتنفيذ الاجراءات الموضوعة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي.

ونتيجة للتحسن النسبي في مستوى إنتاج النفط الخام فقد إنعكس ذلك بشكل إيجابي على تحسن ملحوظ في وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2018، حيثُ ارتفعت ايرادات الميزانية لتصل الى 57.4 مليار دينار، مقابل 49.2 مليار دينار خلال عام 2018، منها 31.4 مليار دينار ايرادات نفطية مشكلة ما نسبته 55.0% من اجمالي الايرادات، بينما شكلت إيرادات مبيعات النقد الأجنبي ما نسبته 41.0% من إجمالي الإيرادات، أي ما قيمته 23.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة الايرادات الاخرى 4.0%. أما فيما يخص النفقات العامة فقد بلغ اجمالي المبالغ المسيلة حوالي 45.8 مليار دينار، شكلت منها المرتبات وما في حكمها نسبة 53.0% ومشروعات وبرامج التنمية نحو 10.0% والدعم 16.0%، ونفقات عمليات التسيير والتشغيل 21.0%. كما حققت الترتيبات المالية لعام 2019 فائضاً يقدر بنحو 11.6 مليار دينار مقابل فائض بلغ 9.9 مليار دينار عام 2018.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، فالبيانات التقديرية لميزان المدفوعات تشير إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بإرتفاع الايرادات النفطية خلال العام محل التقرير، فقد سجل الميزان الكلي عجزاً طفيفاً بلغ 717.5 مليون دينار عام 2019، مقابل فائضاً بلغ 9.8

مليار دينار عام 2018، بينما حقق الميزان التجاري فائض عام 2019 بلغ 14.6 مليار دينار مقابل 21.9 مليار دينار فائض محقق عام 2018.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع على أساس سنوي إنخفاضاً بمقدار 2.2 مليار دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 2.0% ليصل الى 108.5 مليار دينار مقابل 110.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، وقد شكلت العملة خارج المصارف الى عرض النقود نسبة 33.8%.

أما على المستوى المصرفي، فقد أظهر اجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 (عدا الحسابات النظامية)، إنخفاضاً ليصل الى نحو 185.7 مليار دينار، مقابل 192.5 مليار دينار في نهاية عام 2018، حيث سجلت اصول إصدار العملة ارتفاعاً لتصل في نهاية العام موضوع التقرير إلى 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية نحو 146.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 156.2 مليار دينار عام 2018.

أما بخصوص المصارف التجارية، فقد أظهرت الميزانية المُجمعة لها إنخفاض أجمالي الأصول داخل الميزانية بنسبة 3.8% لتصل إلى 112.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مُقابل 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2018. أما رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية فقد أرتفع من 16.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 16.9 مليار دينار في نهاية عام 2019. أما ودائع العملاء لدى المصارف التجارية فقد أنخفضت من 93.7 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 88.9 مليار دينار في نهاية عام 2019 بمعدل بلغ 5.3%.

مما تقدم ذكره فإن مصرف ليبيا المركزي يوجه الشكر الى كافة مؤسسات الدولة، ويشيد بالجهود المبذولة خلال عام 2019، والتي من خلالها أمكن تحقيق بعض الأهداف المالية والاقتصادية وأهمها تحقيق فائض في الميزانية العامة، وتحسن ملحوظ في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، وتراجع في المستوى العام للأسعار وغيرها من المؤشرات الاخرى،

ويأمل المصرف تكثيف المزيد من الجهود بين مؤسسات الدولة لإقرار حزمة من الإجراءات الأخرى، لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

التطورات الاقتصادية الدولية

النمو الاقتصادي:

شهد الاقتصاد العالمي عام 2019 العديد من الأحداث الصعبة، والتي كان من أهمها التوتر التجاري بين أكبر اقتصادات العالم فاعلة في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين"، الأمر الذي انعكس على نتائج الأعمال وتوقعات الأداء في جميع القطاعات الاقتصادية الكلية منها والجزئية. كانت الحرب التجارية العنوان الأبرز للتطورات الاقتصادية في العالم خلال العام موضوع التقرير، باستخدام الرسوم الجمركية في مواجهة بعضهم البعض، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية في مايو 2019 بفرض رسوم جمركية على مجموعة من الواردات الصينية بنسب تراوحت بين 10.0% و25.0%، في المقابل قامت الصين في نفس الشهر بفرض رسوم جمركية على واردات النفط الأمريكية بواقع 5.0%. في المقابل لم تمنع هذه الحرب التجارية هذين الدولتين من إجراء أي مفاوضات تجارية، ففي 19 أكتوبر توصلت الصين والولايات المتحدة إلى اتفاق تجاري جزئي تنص المرحلة الأولي منه على شراء الصين منتجات زراعية أمريكية بقيمة تتراوح بين 40 و50 مليار دولار سنوياً، مقابل تخلي الولايات المتحدة عن فرض رسوم جمركية على بضائع بقيمة 350 مليون دولار.

وبسبب هذه الحرب التجارية، تراجع النمو الاقتصاد العالمي لنحو 2.9% في عام 2019، متراجعاً عن 3.6% في عام 2018، متأثراً بتباطؤ الاقتصاد الصيني، وانكماش الاقتصاد في كل من ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا. حيث كان القطاع الصناعي أكثر المتضررين في هذه الدول، وبالتالي انخفض الطلب العالمي، الذي رمى بظلاله على جميع القطاعات الاقتصادية في دول العالم بما في ذلك أسعار السلع الأولية. وبذلك يعتبر الاقتصاد العالمي لعام 2019 قد سجل أدنى وتيرة نمو منذُ الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لما شهده هذا العام من مخاطر عديدة من بينها مخاطر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "Brexit" وما ترتب عليه من حالة عدم اليقين لاثاره على المملكة المُتحدة، والتوترات السياسية التي شهدتها المملكة بسبب صفقة الخروج. هذا بالإضافة الى التوترات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وخصوصاً التوترات السياسية بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية إيران.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تباطأ النمو الاقتصادي الأمريكي للعام الثاني على التوالي، وذلك بسبب تراجع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي نتيجة لحالة عدم اليقين المحيطة بمخرجات المفاوضات التجارية الصينية الأمريكية، ليسجل بذلك الاقتصاد الأمريكي نسبة نمو بلغت 2.3% خلال العام 2019، مقابل نسبة بلغت 2.9% خلال العام 2018. وانخفض معدل البطالة إلى 3.7% في ديسمبر 2019، مقابل معدل بلغ 3.9% في نفس الشهر من عام 2018. في حين ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 1.0% وبأقل من المتوقع، في المقابل تراجعت الاستثمارات الثابتة للأعمال التجارية، خاصة في النصف الثاني من العام موضوع التقرير.

وفي منطقة اليورو تشير البيانات إلى أن النمو السنوي لمنطقة اليورو قد بلغ 1.2% خلال عام 2019، مقابل نمو بلغ 1.9% خلال عام 2018، ويرجع السبب في ذلك بشكل جزئي إلى حالة عدم اليقين حول مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والجدال الذي حصل حول إذ ما كانت المملكة ستخرج باتفاق أو بدونه. ومن ناحية أخرى، ساهمت الحرب التجارية الصينية الأمريكية في إضعاف النشاط الاقتصادي لدول منطقة اليورو ليسجل النمو الاقتصادي لكل من ألمانيا، فرنسا، وإيطاليا نسب متباطئة خلال العام 2019 بلغت 0.6%، 1.3%، و0.3% على التوالي. وارتفع معدل التضخم ليصل إلى 1.4% في المتوسط في عام 2019، مقارنة بمعدل بلغ 2.0% في المتوسط في عام 2018. في حين واصل الاقتصاد استقراره في المملكة المتحدة عند مستوى نمو بلغت 1.4% خلال عام 2019 وساهم إنفاق المستهلك بشكل إيجابي في النمو الكلي بينما اتخذت استثمارات الأعمال التجارية اتجاهاً منخفضاً نتيجة عدم اليقين المتعلق بعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني، فعلى الرغم من الإعلان عن المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن المخاوف بشأن التوقعات الاقتصادية للصين لاتزال قائمة. فقد تباطأت التجارة العالمية وتأثر القطاع الصناعي في الصين بشدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الصين إلى 6.1% خلال عام 2019، مقابل معدل نمو بلغ 6.7% خلال عام 2018. وفي اليابان، تشير البيانات إلى أن النمو بلغ 0.7% خلال عام 2019، مقابل معدل نمو بلغ 0.3% خلال عام 2018، فعلى الرغم من

مؤشرات التعافي الإيجابية في بداية عام 2019. فقد سجل الربع الرابع إنخفاضاً حاداً في النشاط الاقتصادي وذلك جراء التباطؤ لدى الشركاء التجاريين في الخارج، وزيادة ضريبة الاستهلاك وكذلك الكوارث الطبيعية. وسجل اليابان معدل تضخم أدنى بين الاقتصادات المتقدمة، حيثُ سجل معدل 1.4% في عام 2019، مقابل معدل بلغ 2.0% في عام 2018.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلم تكن إقتصادات دول هذه المجموعة بمنأى عن الظروف الاقتصادية العالمية، حيث شهدت هي الأخرى تباطأ في النمو الاقتصادي خلال عام 2019، لتصل نسبة النمو إلى 1.2%، مقابل نمو بلغ 1.8% خلال عام 2018. فعلى الرغم من تحسن أسعار النفط العالمية خلال العام موضوع التقرير، إلا ان الدول المصدرة للنفط في هذه المنطقة عانت من انخفاض في معدلات نموها الاقتصادي بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وبالتالي انخفاض الطلب العالمي. ليسجل النمو الاقتصادي في كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، الجزائر، وقطر معدلات نمو متباطئة خلال العام 2019 بلغت 0.3%، 0.7%، 0.7%، و0.1% على التوالي.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقية في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2018	2019
العالم:	**3.6**	**2.9**
البلدان الصناعية:	**2.2**	**1.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9	2.3
دول منطقة اليورو	1.9	1.2
اليابان	0.3	0.7
المملكة المتحدة	1.3	1.4
دول صناعية أخرى	2.3	1.6
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية (*):	**4.5**	**3.7**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	**3.2**	**2.1**
الدول الناشئة والنامية في آسيا	**6.3**	**5.5**
– الصين	6.7	6.1
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	**1.8**	**1.2**
– المملكة العربية السعودية	2.4	0.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	**1.1**	**0.1**
إفريقيا جنوب الصحراء	**3.3**	**3.1**

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020.

- الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

● **البطالة :**

شهدت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2019 انخفاضاً، حيث وصلت نسبة البطالة إلى 4.8%، مقابل 5.1% عام 2018، وإنخفض أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2019 لتصل إلى 3.7%، مقارنةً بمعدل وصل 3.9% لعام 2018، وذلك بسبب زيادة عدد الوظائف بمقدار 266 وظيفة جديدة وفقاً لبيانات لوزارة العمل الأمريكية للعام 2018. في حين انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل الى 3.8%، مقارنة بمعدل بلغ 4.1% لعام 2018. كما إنخفضت معدلات البطالة في منطقة اليورو لتصل إلى 7.6% خلال عام 2019، مقابل 8.2% خلال عام 2018، ويعزى هذا الانخفاض في إنخفاض نسب البطالة في الدول الأعضاء، حيث تم تسجيل أدنى معدلات البطالة في 2019 في التشيك 2.0%، وكذلك في ألمانيا وهولندا (كلاهما 3.2%). أما بالنسبة لمصر وتونس فتخفضت معدلات البطالة فيهما خلال عام 2019 لتصل الى 8.6% و14.9% على التوالي.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2018	2019
الدول الصناعية	5.1	4.8
الولايات المتحدة الأمريكية	3.9	3.7
دول منطقة اليورو	8.2	7.6
المملكة المتحدة	4.1	3.8
اليابان	2.4	2.4
ألمانيا	3.2	3.0
مصر	10.9	8.6
تونس	15.0	14.9
أسبانيا	15.3	14.1

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم :**

تباينت معدلات التضخم حول العالم بين الإرتفاع والإنخفاض خلال عام 2019، ففي الدول الصناعية إنخفضت معدلات التضخم لتصل إلى 1.4% في عام 2019، مقابل 2.0% في عام 2018، حيث إنخفضت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو من 1.8% في عام

2018، لتصل إلى 1.2% لعام 2019، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقد شهدت معدلات التضخم إنخفاضاً مقارنةً بعام 2018، وذلك بسبب إنخفاض أسعار الخدمات الصحية هذا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، اما فيما يخص المملكة المتحدة فكانت أسعار كل من خدمات الإقامة والتبغ والملابس السبب الرئيس في إنخفاض التضخم. غير أن معدلات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة إرتفعت لتصل الى 5.1% في عام 2019، مقابل 4.9% في عام 2018، وجأت هذه الزيادة كمحصلة للارتفاع معدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا وأسيا، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث وصلت مستويات التضخم فيها نسبة 6.7%، 3.3% و5.7% على الترتيب في عام 2019، مقارنة بنسب بلغت 6.4%، 2.6% و6.6% على التوالي في عام 2018.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2018	2019
الدول الصناعية:	**2.0**	**1.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	1.8
دول منطقة اليورو	1.8	1.2
اليابان	1.0	0.5
المملكة المتحدة	2.5	1.8
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:	**4.9**	**5.1**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	6.4	6.7
الدول الناشئة والنامية في آسيا	2.6	3.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.6	7.7
دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	10.0	7.6
إفريقيا جنوب الصحراء	8.3	8.1

المصدر :صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

- **التجارة العالمية :**

إنخفصت معدلات نمو التجارة العالمية خلال عام 2019 لتصل إلى 1.0%، مقابل 4.0% عام 2018، ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2019 إلى 1.4%، مقابل 3.5% في عام 2018، كما شهد معدل نمو واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً وصل إلى 2.1% عام 2019، مقابل 3.9% في عام 2018. ويرتبط هذا النمو الضعيف للتجارة

العالمية في الدول الصناعية بشكل اساسي الى تباطؤ نمو الاستثمار خلال العام موضوع التقرير، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.41 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 1.39 تريليون دولار أمريكي في عام 2019. أما فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والإقتصادات النامية الأخري فقد شهد معدل نمو صادراتها إنخفاضاً ليصل إلى 0.5% عام 2019، مقابل 4.2% عام 2018، وأنخفضت أيضاً معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول لتصل إلى -1.1% عام 2019، مقابل 5.1% خلال عام 2018، وذلك وسط ارتفاع الرسوم الجمركية والتحولات السريعة في السياسات التجارية، وتدهورت ثقة الأعمال التجارية ، مما قلل من نمو الاستثمار في معظم إقتصادات الدول الناشئة.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2018	2019
إجمالي التجارة العالمية	4.0	1.0
الدول الصناعية :		
الصادرات	3.5	1.4
الواردات	3.9	2.1
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:		
الصادرات	4.2	0.5
الواردات	5.1	1.1-

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2019 تطورات متباينة في فوائض وعجوزات العديد من البلدان، فقد إنخفض فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية بشكل طفيف، لينخفض من 384.7 مليار دولار عام 2018، ليصل الى 383.6 مليار دولار عام 2019، وذلك كمحصلة لإنخفاض فوائض الحساب الجاري لكل من دول منطقة اليورو، بالإضافة الى إرتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل إنخفض عجز الحسابات الجارية الإجمالية للأسواق الناشئة والإقتصادات النامية اخرى ليصل الى 6.7 مليار دولار لعام 2019، مقارنةً بعجز بلغ 57.7 مليار دولار عام 2018، ويرجع السبب في ذلك الى إنخفاض عجوزات الحسابات الجارية وإرتفاع فوائض الحسابات الجارية لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2018	2019
الدول الصناعية:	**384.7**	**383.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	439.8-	446.0-
دول منطقة اليورو	382.6	302.6
اليابان	117.3-	80.9-
المملكة المتحدة	41.0-	34.1-
دول صناعية أخري	333.2	343.4
الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية:	**57.7-**	**6.7-**
الدول الناشئة والنامية في أوروبا	62.7	49.4
الدول الناشئة والنامية في آسيا	51.2-	93.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	146.0-	112.2-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	114.4	16.9
إفريقيا جنوب الصحراء	37.6-	53.8-

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أسعار الصرف العملات الدولية الرئيسية:

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل بعض العملات الرئيسية خلال العام 2019، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنسبة بلغت 2.3%، ليصل سعر صرفه 0.8937 يورو لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 0.8734 يورو لكل دولار عام 2018، وكذلك ارتفع أيضاً الدولار مقابل اليوان الصيني بنسبة بلغت 2.0 % ليصل سعر صرفه 6.9870 إيواناً لكل دولار، مقابل سعر صرف بلغ 6.8530 إيواناً لكل دولار عام 2018، وتعود أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام كل من اليورو واليوان الصيني إلى العديد من العوامل كان من أهمها تباطؤ النشاط الاقتصادي الصيني، وخفض أسعار الفائدة الأمريكية ثلاث مرات خلال عام 2019 لتحفيز الاستثمار عبر زيادة تنافسية الدولار. وقد ساهمت أيضاً الظروف التي تمر بها منطقة اليورو من خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية لمعظم دول الاتحاد، إلى تعزيز قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية. في حين خسر الدولار مقابل الفرنك السويسري بنسبة 1.0% من قيمته، وخسر أيضاً الدولار مقابل الين الياباني والجنيه الإسترليني بنسبة بلغت 1.5%،

و3.2% على التوالي، ليصل سعر صرف الدولار أمام الين إلى 109.120 يناً مقابل وحدة واحدة من الدولار، مقابل 110.830 يناً مقابل وحدة واحدة من الدولار خلال عام 2018، وذلك بسبب إيجابية البيانات الصادرة عن الاقتصاد الياباني خلال العام موضوع التقرير، وسجل الاقتصاد الياباني نمواً اقتصادياً ملحوظاً، الأمر الذي جعل الين الياباني يلعب دور الاصل الآمن وهذا بدوره عزز من قيمة الين الياباني في الأسواق العالمية.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

" وحدات من العملة لكل دولار"

العملة	2018	2019
اليورو	0.8734	0.8937
الجنيه الاسترليني	0.7877	0.7621
الين الياباني	110.830	109.120
الفرنك السويسري	0.9811	0.9716
اليوان الصيني	6.8530	6.9870

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي

التطورات النفطية الدولية:

أسعار النفط:

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية انخفضاً ملحوظاً خلال عام 2019، حيث انخفض متوسط سعر سلة الأوبك بنسبة 7.0%، أي بمقدار 5.4 دولار للبرميل، ليصل إلى 64.1 دولار للبرميل خلال عام 2019، مقابل 69.5 دولار للبرميل خلال عام 2018، ويرجع هذا الانخفاض إلى العديد من العوامل، كان من أبرزها حالة عدم اليقين الذي شهده الاقتصاد العالمي والتي أثرت على مستويات الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية وذلك جراء التصعيد الذي شهدته الحرب التجارية الصينية الامريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ساهم ارتفاع إنتاج النفط الخام الروسي أيضا، والنمو القوي للنفط الصخري الأمريكي، ليبلغ بذلك الإنتاج الأمريكي من النفط الخام مستوى مرتفعاً ليصل إلى 12.6 مليون برميل يومياً خلال شهر أكتوبر 2019. هذا بالإضافة إلى توقعات صندوق النقد الدولي بشأن تباطؤ نمو الاقتصادي العالمي نتيجةً للتباطؤ غير مسبوق الذي شهده الاقتصاد الصيني.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

"دولاراً للبرميل"

الفترة	2018	2019
الربع الأول	64.7	63.0
الربع الثاني	71.9	67.9
الربع الثالث	74.2	62.2
الربع الرابع	67.2	63.1
متوسط العام	**69.5**	**64.1**

المصدر: منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الاوبك)، قاعدة بيانات الأسعار.

العرض والطلب من النفط الخام:

أولا: العرض:

انخفض إجمالي العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال العام 2019 بمقدار 0.10 مليون برميل في اليوم، أي بنسبة 1.0%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 98.99 مليون برميل في اليوم، مقارنة بـ 99.09 مليون برميل خلال في عام 2018، ويرجع ذلك إلى انخفاض إمدادات منظمة الأوبك من النفط الخام، حيث انخفضت الصادرات النفطية لمجموعة دول المنظمة بنسبة 5.35%، أي بمقدار 1.96 مليون برميل يومياً، لتصل الكميات المصدَرة من دول المنظمة خلال عام 2019 إلى 34.66 مليون برميل يومياً، مقابل كميات بلغت 36.62 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى التزام الدول الأعضاء بالمنظمة بالإضافة إلى بعض الدول من خارج المنظمة "أبرزها روسيا" باتفاقية خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً خلال النصف الأول من عام 2019.

وقد ساهم أيضا انخفاض الإنتاج في دول أوروبا "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في نقص المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية، حيث انخفض الإنتاج بواقع 0.12 مليون برميل يومياً، أي بنسبة 3.12%، ليصل الإنتاج إلى 3.72 مليون برميل يومياً خلال الفترة موضوع التقرير، مقابل 3.84 مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة من العام الماضي، ويرجع السبب في ذلك إلى دخول العديد من منصات حقول بحر الشمال النفطية إلى الصيانة الموسمية خلال فصل الربيع. بالإضافة إلى إنخفاض امدادات كل من كندا

وفنزويلا، والعقوبات الأمريكية على صادرات النفط الإيرانية، والتوترات السياسية الحاصلة في الشرق الأوسط.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**28.33**	**29.90**	**1.57**	**5.54**
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.08	25.69	1.61	6.69
أوروبا	3.84	3.72	-0.12	-3.12
دول المحيط الهادي	0.41	0.49	0.08	19.51
دول خارج المنظمة:	31.89	32.15	0.26	0.82
الاتحاد السوفيتي سابقا	14.29	14.37	0.08	0.56
اوروبا	0.12	0.12	0.00	0.00
الصين	4.02	4.1	0.08	1.99
دول آسيوية أخرى	3.56	3.43	-0.13	-3.65
أمريكا اللاتينية	5.19	5.41	0.22	4.24
الشرق الأوسط	3.21	3.21	0.00	0.00
إفريقيا	1.50	1.51	0.01	0.67
منظمة الأوبك	**36.62**	**34.66**	**-1.96**	**-5.35**
نفط خام	31.86	29.86	-2.00	-6.28
غاز مسال	4.76	4.80	0.04	0.84
عائدات التكرار	**2.25**	**2.28**	**0.03**	**1.33**
إجمالي العرض العالمي	**99.09**	**98.99**	**-0.10**	**-0.10**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير -2020" – منظمة الأوبك.

ثانيا: الطلب:

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2019 بنسبة 0.93%، أي بمقدار0.92 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 99.76 مليون برميل في اليوم، مقابل 98.84 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018، وجاءت هذه الزيادة في الطلب على الطاقة بشكل رئيسي من الدول النامية، حيث ازداد طلب هذه المجموعة من الدول بمقدار 0.49 مليون برميل يومياً، ليصل إجمالي الطلب على الطاقة إلى 33.11 مليون برميل في اليوم خلال عام 2019، مقارنة بـ 32.62 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018، مدفوعا بالزخم الذي شهدته الأنشطة الصناعية بالهند، هذا بالإضافة إلى زيادة طلب أمريكا اللاتينية من النفط الخام كنتيجة لارتفاع الطلب على وقود السيارات والشاحنات

من دولة الإكوادور، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع الطلب على النفط الخام بواقع 0.12 مليون برميل يومياً، ويعزى ذلك إلى النمو الذي شهدته قطاع الصناعة وخصوصاً الصناعات البتروكيماوية هذا من جهة. ومن جهة أخرى ساهمت كل من التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط والتي نجم عنها تعرض بعض مصادر الطاقة بالمنطقة إلى هجمات تخريبية خلال العام موضوع التقرير، وكذلك إنهاء الإدارة الأمريكية الإعفاءات الممنوحة للدول التي تشتري النفط الإيراني، والحرب التجارية الصينية الأمريكية، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الطلب من النفط الخام في الأسواق العالمية، وذلك بسبب تنامي المخاوف لدى المستوردين من نقص الكميات المعروضة.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**48.01**	**47.99**	**−0.02**	**−0.04**
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.60	25.69	0.09	0.35
منها: الولايات المتحدة الامريكية	20.82	20.94	0.12	0.58
أوروبا	14.33	14.33	0.00	0.00
دول المحيط الهادي	8.08	7.97	−0.11	−1.36
إجمالي الدول النامية	32.62	33.11	0.49	1.50
دول آسيوية أخرى	13.64	13.91	0.27	1.98
الهند	4.73	4.85	0.12	2.54
أمريكا اللاتينية	6.53	6.57	0.04	0.61
الشرق الأوسط	8.12	8.20	0.08	0.99
إفريقيا	4.33	4.43	0.10	2.31
إجمالي الأقاليم الأخرى	18.21	18.66	0.45	2.47
الاتحاد السوفيتي سابقا	4.76	4.84	0.08	1.68
أوروبا الأخرى	0.74	0.76	0.02	2.70
الصين	12.71	13.06	0.35	2.75
إجمالي الطلب العالمي	**98.84**	**99.76**	**0.92**	**0.93**

المصدر: تقرير سوق النفط الشهري "شهر يناير – 2020" – منظمة الأوبك.

التطورات الاقتصادية العربية:

شهد عام 2019 تراجع معدل النمو في المنطقة العربية كنتيجة لتباطؤ مستويات الطلب الخارجي، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والكميات المنتجة في ظل التزام الدول العربية المنتجة للنفط باتفاق "أوبك +"، علاوة على استمرار تأثير الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو في عدد من الدول العربية، في حين خفف تباطؤ معدل النمو نجاح الإصلاحات الاقتصادية مطبقة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط والتي ساهمت في دفع مستويات الاستثمار والصادرات في هذه الدول.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 2,744 مليار دولار عام 2019 مسجلا معدل نمو قُدر بحوالي 1.5% بالمقارنة مع 7.9% عام 2018. نتيجة لذلك تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.6% لينخفض من حوالي 6,707 دولار إلى حوالي 6,669 دولار.

نتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية من حوالي 2.2% عام 2018 إلى حوالي 1.5% في عام 2019. جاء ذلك نتيجة لتراجع معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط من حوالي 1.9% عام 2018 إلى حوالي 0.9% عام 2019. كان تراجع نمو الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أكثر حدة، حيث إنخفض معدل نمو الناتج من حوالي 2.0% عام 2018 إلى حوالي 0.3% عام 2019. في حين استقر معدل النمو الحقيقي في مجموعة الدول العربية الأخرى ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً عند نفس المستوى المسجل العام السابق والبالغ حوالي 3.0%.

تراجعت الضغوط التضخمية في معظم الدول العربية نتيجة الي عدة عوامل مشتركة وأخرى خاصة بكل دولة. من بين العوامل المشتركة في عدد من الدول انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية، وتلاشي تأثير السياسات التي نفذتها عدد من الدول لتخفيض الدعم على السلع الاستهلاكية وفرض صرائب على الاستهلاك، فضلاً عن انخفاض الإيجارات وتكاليف السكن في عدد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يُظهر الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمات الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2019 لتبلغ حوالي 25.0% بالمقارنة مع

27.0% عام 2018. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية واتفاق دول منظمة أوبك مع بعض الدول المصدرة للنفط من خارج المنظمة فيما يعرف بدول "أوبك+" على تخفيض الإنتاج النفطي، مما أدى إلى انخفاض حصة قطاعات الإنتاج السلعي من 50.5% إلى حوالي 48.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب مساهمة قطاع الخدمات.

وشهدت بنود الإنفاق على الناتج في عام 2019 تغيرات بالمقارنة مع العام السابق حيث زادت حصص الاستهلاك العائلي والحكومي والاستثمار وانخفضت حصته فجوة الموارد بحوالي ثلاثة نقاط مئوية.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولا : القطاع الحقيقي

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

تشير البيانات الاولية المتوفرة من ادارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انخفاضاً خلال عام 2019، وذلك نتيجة الانخفاض في انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 11.9%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته حوالي 8.2% في عام 2018.

حيث أظهر الناتج المحلي النفطي تراجعاً بما نسبته 10.9 %، كما اظهر الناتج المحلي غير النفطي انخفاضاً بما نسبته 13.1%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019 (أسعار2013) نحو 99.1 مليار دينار، مقابل 112.4 مليار دينار في عام 2018، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 57.3 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 41.8 مليار دينار.

وانعكس هذا الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الذي انخفض من 13,685.9 دينار خلال عام 2018، إلى 13,442.7 دينار خلال عام 2019.

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2019 تراجعاً بلغت نسبته 7.2% ليصل إلى 104.2 مليار دينار، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الناتج المحلي النفطي بنسبة 11.7% ليصل إلى حوالي 38.9 مليار دينار، كما اظهر الناتج المحلي غير النفطي إنخفاضاً هو الاخر بنسبة 4.3%ليصل إلى 65.2 مليار دينار في نهاية عام 2019.

وانعكس هذا الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 15,440.2 دينار خلال عام 2018، إلى 14,130.0 دينار خلال عام 2019.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,300.0	1,361.9	1,646.3	20.9
صيد الأسماك	49.6	46.0	46.3	0.7
التعدين واستغلال المحاجر	52,410.1	63,580.2	56,668.3	-91.1
الصناعات التحويلية	2,674.3	2,672.9	2,120.6	-20.7
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,047.1	2,008.2	1,999.1	-0.5
الإنشاءات	1,366.9	1,669.4	1,748.2	4.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,824.3	3,794.8	1,922.7	-49.3
الفنادق والمطاعم	91.5	87.0	82.6	-5.1
النقل والتخزين والاتصالات	3,862.6	4,504.7	2,138.7	-52.5
الوساطة المالية	3,306.1	3,094.4	2,374.3	-23.3
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,947.6	7,998.8	8756.6	9.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	23,250.6	21,786.0	19,714.4	-9.5
التعليم*	23.8	27.5	35.7	29.8
الصحة والعمل الاجتماعي*	94.0	104.8	118.1	12.7
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	59.1	55.0	66.8	21.5
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	369.6	348.7	325.7	-6.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	103,937.9	112,442.8	99,113.0	-11.9
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	53,170.0	64,354.8	57,318.1	-10.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	50,767.9	48,088.0	41,794.9	-13.1

المصدر : وزارة للتخطيط .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019
الزراعة والصيد والحراجة	1.25	1.21	1.7
صيد الأسماك	0.05	0.04	0.05
التعدين واستغلال المحاجر	50.42	56.54	57.2
الصناعات التحويلية	2.57	2.38	2.14
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.97	1.79	2.02
الإنشاءات	1.32	1.48	1.76
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5.60	3.37	1.94
الفنادق والمطاعم	0.09	0.08	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	3.72	4.01	2.16
الوساطة المالية	3.18	2.75	2.40
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7.65	7.11	8.83
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	22.37	19.38	19.89
التعليم*	0.02	0.02	0.04
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.09	0.09	0.12
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.06	0.05	0.07
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.36	0.31	0.33
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	51.16	57.23	57.8
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	48.84	42.77	42.2

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (13) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2017	**103,937.9**	**7,170**	**14,496.2**
2018	**112,442.8**	**7,270**	**13,685.9**
2019	**99,113.0**	**7,373**	**13,442.7**

* تقديرات .

جدول رقم (14) : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,522.3	3,720.9	3852.8	3.5
صيد الأسماك	104.7	110.3	106.6	-3.4
التعدين واستغلال المحاجر	27,699.3	43,738.2	38650.9	-11.6
الصناعات التحويلية	2,627.3	2,932.6	2821.0	-3.8
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,121.5	2,122.3	2120.1	-0.1
الإنشاءات	4,039.3	3,205.5	3182.9	-0.7
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10,884.8	6,641.5	6413.2	-3.4
الفنادق والمطاعم	218.5	230.2	213.1	-7.4
النقل والتخزين والاتصالات	4,526.7	5,673.9	2492.5	-56.1
الوساطة المالية	3,491.6	3,474.1	3174.4	-8.6
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,852.4	8,999.5	10486.4	16.5
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31,615.8	31,584.0	30714.9	-2.8
التعليم*	60.9	74.0	90.5	22.3
الصحة والعمل الاجتماعي*	161.5	190.3	224.6	18.0
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	157.4	159.1	190.4	20.0
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	588.0	606.3	554.0	-8.6
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	99,496.2	112,250.0	104180.8	-7.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	27,975.8	44,087.2	38945.6	-11.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71,520.4	68,162.8	65235.2	-4.3

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (15) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" "نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2017	2018	2019
الزراعة والصيد والحراجة	3.54	3.31	3.70
صيد الأسماك	0.11	0.04	0.10
التعدين واستغلال المحاجر	27.84	56.54	37.10
الصناعات التحويلية	2.64	2.38	2.71
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.13	1.79	2.04
الإنشاءات	4.06	1.48	3.06
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10.94	3.37	6.16
الفنادق والمطاعم	0.22	0.08	0.20
النقل والتخزين والاتصالات	4.55	4.01	2.39
الوساطة المالية	3.51	2.75	3.05
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8.90	7.11	10.07
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	31.78	19.38	29.48
التعليم*	0.06	0.02	0.09
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.16	0.09	0.22
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.05	0.18
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.59	0.31	0.53
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	28.12	57.23	37.4
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	71.88	42.77	62.6

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (16) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2017	**99,496.2**	**7,170**	**13,876.7**
2018	**112,250.0**	**7,270**	**15,440.2**
2019	**104,180.8**	**7,373**	**14,130.0**

*تقديرات .

شكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

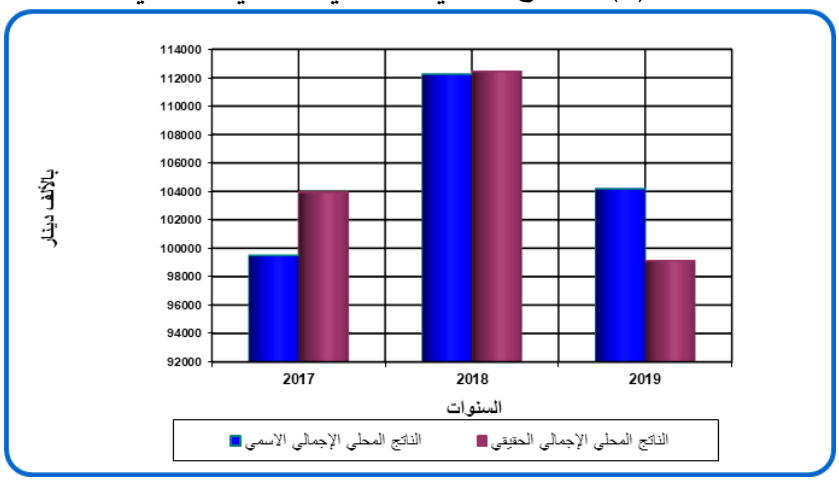

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والتضخم:

تشير البيانات الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد إلى أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2008) سجل إنخفاضاً في عام 2019 ليسجل 264.3 نقطة مقابل 270.2 نقطة مقارنة بعام 2018. **وبذلك سجل معدل التضخم في عام 2019 نسبة (2.2-%)**. ويواصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الإتجاه التنازلي منذ شهر سبتمبر من عام 2018، في معظم المجموعات الرئيسية الداخلة في إحتساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. حيث إنخفض الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية من 316.7 نقطة في عام 2018 إلى 304.2 نقطة في عام 2019، بمعدل (3.9-%)، متأثرة بإنخفاض سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، والتي يعتمد عليها السوق الليبي بشكل كبير في إستراد إحتياجاته الإستهلاكية من الخارج، وتعتبر مجموعة المواد الغذائية المجموعة الرئيسية في سلة المستهلك، حيث تشكل مانسبته 38.8% من وزن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. كذلك إنخفض الرقم القياسي في مجموعات : التبغ 16.4-%، الملابس والأحذية 12.8-%، الاثاث والأجهزة المنزلية 2.0-%، النقل 2.3-%، الإتصالات 3.2-%، الترفيه والثقافة 9.0-%، والسلع والخدمات الأخرى 1.3-%.

في حين إرتفع الرقم القياسي في مجموعات: السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى 7.0% ، الصحة 2.8% و التعليم 12.8% والمطاعم والفنادق 1.9%.

ويعود هذا التراجع في معدل التضخم في العام 2019، إلى الإجراءات التي تم إتخاذها في شهر سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي أهمها تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي.

جدول رقم (17): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم حسب الأقسام الرئيسية

(سنة الأساس 2008)

الأقسام الرئيسية	الوزن	2018	2019	معدل التضخم %
المواد الغذائية	38.8	316.7	304.2	-3.9
التبغ	0.7	334.0	279.2	-16.4
الملابس والأحذية	6.4	448.4	390.9	-12.8
السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.7	156.5	167.4	7.0
الأثاث والأجهزة المنزلية	4.9	340.3	333.4	-2.0
الصحة	4.1	298.1	306.5	2.8
النقل	8.1	187.6	183.3	-2.3
الإتصالات	2.7	82.0	79.4	-3.2
الترفيه والثقافة	2.8	232.6	211.7	-9.0
التعليم	4.0	333.2	375.9	12.8
المطاعم والفنادق	1.7	343.3	349.9	1.9
السلع والخدمات الأخرى	3.1	276.9	273.4	-1.3
الرقم القياسي العام	**100**	**270.2**	**264.3**	**-2.2**

شكل رقم (2): معدل التضخم لأهم الأقسام الرئيسية

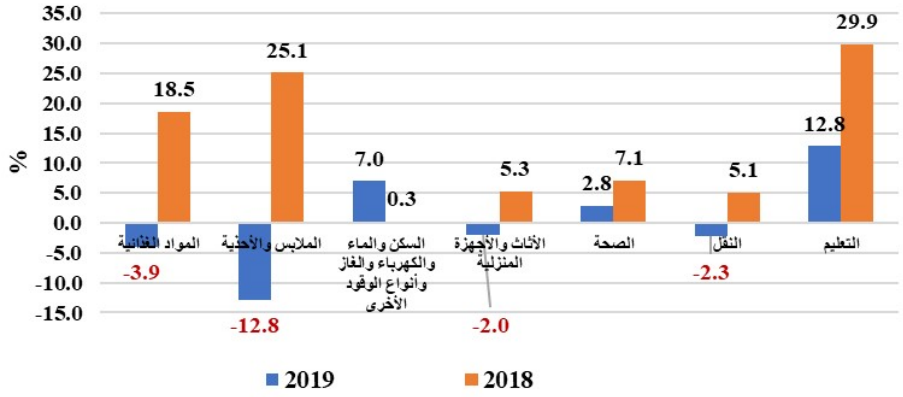

التطورات النفطية:

بلغ متوسط الانتاج اليومي للنفط الخام خلال عام 2019 بما يقدر بـ 2.2 مليون برميل تقريباً وبإجمالي 423.3 مليون برميل، ليسجل بذلك ارتفاعاً مقداره 19.00 ألف برميل يومياً وما نسبته 4.7% مقارنتاً بعام 2018 الذي بلغ فيه متوسط الانتاج اليومي 1.100 مليون برميل بإجمالي 404.30 مليون برميل لنفس العام. وتعود هذه الزيادة إلى تحسن الوضع الأمني واستئناف الإنتاج في عدد من الحقول النفطية.

جدول رقم (18): كميات الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2019

الفترة	كمية الإنتاج اليومى "مليون برميل"	كمية الإنتاج خلال السنة	
		المجموع	معدل التغير%
2017	0.900	320.80	132.63
2018	1.100	404.30	26.03
2019	**1.200**	**423.30**	**4.70**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الإنتاج المحلي من النفط الخام:

شهد إنتاج النفط خلال عام 2019 حسب توزيع كميات الانتاج للشركات المنتجة ومساهمة انتاجها من إجمالي الانتاج، ارتفاعاً ‘طفيفاً لعام 2019. حيث وصل 423.30 مليون برميل مقارنة بـ 404.30 مليون برميل في نهاية عام 2018، وذلك بنسبة زيادة بلغت 4.7%، وما مقداره 19.00 ألف برميل. فقد ارتفع إنتاج شركة مليتة إلى 68.60 مليون برميل خلال عام 2019 مقابل 56.20 مليون برميل في عام 2018، وبالمثل ارتفع الانتاج عام 2019 في كل من حقل الخليج العربي وسرت والهروج والواحة والزويتينة وفنترسهل على التوالي إلى 97.10، 21.80، 11.10، 103.20، 10.00، 18.10 مليون برميل مقابل، 89.00، 20.70، 10.50، 97.80، 5.90، 16.30، مليون برميل خلال عام 2022. بينما انخفض إنتاج كل من حقل المبروك واكاكوس انخفاضاً طفيفاً إلى 10.60، 82.80، مقابل 10.90، 97.00، مليون برميل خلال عام 2018.

جدول رقم (19): إنتاج النفط الخام حسب المجموعات العاملة 2019

المجموعات العاملة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط	الفترة		مليون برميل	
	National Oil Corporation %	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير%
مليته للنفط (إيني)	85.5	56.20	68.60	12.40	22.1
الخليج العربي	100	89.00	97.10	8.10	9.1
سرت	100	20.70	21.80	1.10	5.3
الهروج (فيبا)	88	10.50	11.10	0.60	5.7
الواحة	59.2	97.80	103.20	5.40	5.5
الزويتينة	88	5.90	10.00	4.10	69.5
فنتر سهال	51	16.30	18.10	1.80	11.0
المبروك (توتال)	50	10.90	10.60	-0.30	-2.8
اكاكوس (ريبسول)	88	97.00	82.80	-14.20	-14.6
الإجمالي		**404.30**	**423.30**	**19.00**	**4.7**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

صادرات النفط الخام:

شهدت الصادرات النفطية خلال عام 2019 ارتفاعاً بنسبة 4.10%، حيث وصلت لمستوى 382.50 مليون برميل بمتوسط إنتاج يومي 1.0 مليون برميل مقابل 367.50 مليون برميل خلال عام 2018، بمتوسط تصدير يومي 1.0 مليون برميل يومي. ويعزى هذا الارتفاع في الصادرات النفطية إلى إعادة تشغيل بعض الحقول التي دعمت الإنتاج.

جدول رقم (20): صادرات النفط الخام 2019 **(مليون برميل)**

الفترة	الصادرات		
	المتوسط اليومى للكميات المصدرة	أجمالى الكميات المصدرة (مليون برميل)	نسبة التغير%
2017	0.80	287.70	158.50
2018	1.00	367.50	27.70
2019	1.00	382.50	4.10

أسعار النفط الخام المحلي:

أثرت العوامل السياسية والاقتصادية على أسعار النفط الخام خلال 2019، منها كان داعما لارتفاع الأسعار والأغلب كان ضاغطا للانخفاض مقارنة بالعام الماضي. وتراوحت بين 60 و70 دولارًا للبرميل (خام برنت). وانعكس ذلك على متوسط أسعار النفط الليبي وبشكل

ملحوظ والذي وصل إلى 63.56 دولاراً للبرميل، مقابل 69.9 دولار للبرميل في المتوسط لعام 2018، وبمعدل انخفاض نسبته 9.0-%.

والجدول التالي يوضح متوسط أسعار الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (21): متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع 2019

(دولار امريكي)

نوع الخام / متوسط السنة	الشرارة	رأس لانوف كثافة 41API	الزويتينة كثافة 40.5API	الزويتينة كثافة 40API	مرسى البريقة كثافة 40API	السدرة كثافة 37API	رأس لانوف كثافة 36.5API
2017	58.82	53.24	56.90	53.67	-	55.13	52.54
2018	68.48	71.79	71.10	69.93	68.20	69.39	71.02
2019	**64.03**	**63.07**	**65.48**	**63.48**	**62.57**	**63.80**	**63.13**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

إنتاج الغاز الطبيعي:

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الابار والحقول خلال عام 2019 ارتفاعاً وصل إلى نحو 979.30 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 853.10 مليار قدم مكعب عام 2018، ويشمل الغاز المصاحب وغير المصاحب، وبمعدل ارتفاع بلغ 14.8% تقريباً وما مقداره 126.20 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (22): إنتاج وصادرات الغاز حسب النوع 2019

الإنتاج والصادرات من الغاز المنتج (مليار قدم3)	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير%
مصاحب	268.90	314.10	45.20	16.8
غير مصاحب	584.20	665.20	81.00	13.9
الاجمالي	**853.10**	**979.30**	**126.20**	**14.8**

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الانتاج المحلي من المشتقات النفطية:

شهد عام 2019 انخفاض في الانتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة من المؤسسة الوطنية للنفط والمبينة بالجدول رقم (22) بإن الإنتاج المحلي انخفض إلى 5,072.40 ألف طن متري في 2019 مقابل 5,482.10 ألف طن متري 2018.

جدول رقم (23): الانتاج المحلي من المشتقات النفطية 2019

المشتقات النفطية	الفترة (بالألف الاطنان المترية)	
	2018	2019
الغاز الطبيعي (أسطوانات)	35.10	30.70
البنزين	390.80	376.70
وقود الطائرات وكيروسين	660.30	546.50
نافتا (خام)	948.40	871.80
وقود الديزل	1,562.80	1,388.10
زيت الوقود الثقيل	1,884.70	1,858.60
الاجمالي	5,482.10	5,072.40

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية:

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2019 انخفاضاً بمقدار 59.20 ألف طن متري اي بنسبة بلغت 0.64%، ليصل إلى 9,068.90 مليون طن متري خلال عام 2019، مقابل 9,128.10 مليون طن متري خلال عام 2018. وقد بلغ الاستهلاك المحلي من البنزين اعلى نسبة من إجمالي الاستهلاك حيث بلغ 44.5% في عام 2019 مقابل 43.3% في عام 2018.

جدول رقم (24): الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 2019

المشتقات النفطية ألف طن متري	2018		2019	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
بنزين	3,949.90	43.3	4,033.00	44.5
وقود الطائرات وكيروسين	168.1	1.8	208.6	2.3
زيت الوقود الثقيل	1,351.10	14.8	1,217.00	13.4
وقود الديزل	3,378.40	37.0	3,324.10	36.7
غاز مسال (أسطوانات)	280.6	3.1	286.2	3.2
الاجمالي	9,128.10	100.0	9,068.90	100.0

المصدر: المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً: المالية العامة

تتسم سياسات المالية العامة في ليبيا بكونها سياسات مسايرة للاتجاهات الدورية، ومن ثم أصبحت اقل دعماً للنمو في السنوات الأخيرة، ولا سيما السنوات التي شهدت انخفاض إنتاج وصادرات النفط الخام، وأسعاره في السوق الدولية، مما يظهر الحاجة الماسة إلى ضرورة مواصلة وتيرة الضبط المالي لتجاوز مخاطر تقلبات أسعار النفط الخام وتأثيرها على الاستدامة المالية، وهو ما يتطلب العمل على اصلاح التشوهات الحادثة في سياسات وهيكل الانفاق العام، والتوجه إلى اشراك القطاع الخاص وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والمواطنين من اجل المساعدة في التنويع الاقتصادي وخلق تنمية مستدامة.

الموقف التنفيذي للترتيبات المالية لعام 2019:

على الرغم من التحديات الصعبة التي يواجهها الاقتصاد الليبي والمتمثلة في استمرار حالة الانقسام السياسي وتدهور الوضع الأمني والتداعيات العسكرية التي شهدتها البلاد خلال عام 2019، بالإضافة إلى التعثرات المتكررة في قطاع الإنتاج النفطي وضعف وتدهور إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وارتفاع وتشوه حجم الانفاق العام خلال الفترة موضوع التقرير، فقد سجل أداء الاقتصاد الليبي تحسناً ملموساً خلال عام 2019.

1- الإيرادات:

حققت الإيرادات العامة نمواً بنسبة 16.9% تقريباً عام 2019، حيث ارتفعت من 49.2 مليار دينار عام 2018 إلى 57.4 مليار دينار عام 2019. ويعزى هذا الارتفاع في التدفقات المالية إلى إيرادات الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية والتي بلغت نحو 23.4 مليار دينار خلال عام 2019 مقابل 13.4 مليار دينار عام 2018، مما انعكس ذلك على تحقيق فائض في الميزانية العامة خلال عام 2019 بلغ 11.6 مليار دينار.

وبالنظر إلى هيكل الإيرادات العامة يتضح أن إيرادات النفط الخام ساهمت بنسبة 54.7% من إجمالي الإيرادات العامة، حيث بلغ اجمالي إيرادات المحققة من النفط الخام نحو 31.4 مليار دينار مقابل 33.4 مليار دينار إيرادات محققة خلال عام 2018. ويعزى الانخفاض في إيرادات النفط الخام بشكل عام إلى عاملين رئيسين:

- **توقف** انتاج النفط الخام من حقل الشرارة حيث أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط فرض حالة القوى القاهرة في أغسطس 2019 على عمليات التصدير من ميناء الزاوية، ونتيجة لذلك انخفض انتاج ليبيا من النفط الخام إلى 950.0 الف برميل بعدما تمكنت ليبيا من رفع انتاجها إلى 1.3 مليون برميل في اليوم وهو أعلى مستوى لها وصلت له ليبيا منذ ست سنوات.
- **انخفاض** أسعار النفط الخام الدولية، حيث انخفضت أسعار النفط الخام بنسبة 13.0% خلال عام 2019 عما كانت عليه في عام 2018.

وبمقارنة الموارد المالية المتحصلة من إيرادات النفط الخام خلال عام 2019 بالموارد المالية المقدَرة وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (375) لعام 2019 بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2019، يتضح أن اجمالي الإيرادات المحصلة من النفط الخام حققت انحراف إيجابي يقدر بنسبة 19.0% من إجمالي إيرادات النفط المقدرة لعام 2019، حيث بلغت 31.4 مليار دينار مقابل 26.4 مليار دينار موارد نفطية مقدرة لعام 2019، بينما ساهمت إيرادات رسم مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية بنسبة 41.0% من اجمالي الإيرادات العامة، أما الإيرادات الأخرى والمتمثلة في الايراد العام وايرادات الضرائب وايرادات الرسوم الجمركية ساهمت بنسبة 4.0% فقط من أجمالي الإيرادات العامة.

شكل رقم (3): هيكل الإيرادات العامة

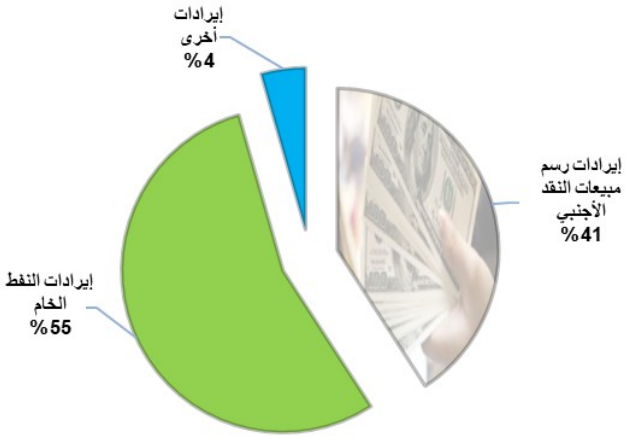

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن ايرادات الضرائب المحققة عام 2019 انخفضت بنسبة 11% مقارنة بعام 2018 حيث انخفضت من 1.1 مليار دينار تقريباً عام 2018 إلى

945.0 مليون دينار عام 2019، وبمقارنة إيرادات الضرائب المحققة خلال عام 2019 بالموارد المالية المقدرة، يتضح ايضاً تسجيل انحراف سلبي يقدر بنسبة 21.0% من إجمالي إيرادات الضرائب المقدرة لعام 2019، حيث بلغت إيرادات الضرائب الفعلية حوالي 945.5 مليون دينار مقابل 1.2 مليار دينار إيرادات ضرائب مقدرة لعام 2019، كما انخفضت الرسوم الجمركية عام 2019 بنسبة 34.0% عما كانت عليه عام 2018، حيث انخفضت من 449.7 مليون دينار عام 2018 إلى 296.6 مليون دينار عام 2019. كذلك بلغت الإيرادات الفعلية لمبيعات السوق المحلي من المبيعات النفطية 300.0 مليون دينار، مقابل 800.0 مليون دينار إيرادات مقدرة لعام 2019، مسجلة بذلك عجز بنسبة 62.5% من إجمالي إيرادات السوق المحلي من المبيعات النفطية المقدرة وفقاً لقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني المشار إليه سابقاً. كما بلغ اجمالي الموارد المحصلة من إيرادات الاتصالات 262.3 مليون دينار مقابل 750.0 مليون دينار إيرادات مقدرة لعام 2019 لتسجل بذلك عجز بنسبة 65.0%.

2- النفقات العامة:

ارتفع إجمالي الانفاق العام بنسبة 16.5% عام 2019، حيث ارتفع من 39.3 مليار دينار في عام 2018 إلى نحو 45.8 مليار دينار عام 2019، كما بلغت نسبة التنفيذ 98.0% من إجمالي الانفاق المقدَر لعام 2019. كما تظهر البيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية أن أجمالي الانفاق على المرتبات وما في حكمها بلغ 24.5 مليار دينار مقابل 24.9 مليار دينار إنفاق مقدر لعام 2019، لتبلغ نسبة التنفيذ حوالي 98.0% من إجمالي الانفاق المقدر على الباب الأول، أما فيما يخص الباب الثاني فقد بلغ إجمالي المصروفات عليه حوالي 9.4 مليار دينار مقابل 9.7 مليار دينار إنفاق مقدر على مصروفات التسيير التشغيل والتجهيز، لتبلغ نسبة التنفيذ حوالي 97.0% تقريباً. في حين بلغ اجمالي الانفاق على مشروعات وبرامج التنمية حوالي 4.6 مليار دينار مقابل 5.0 مليار دينار إنفاق مقدر على مشروعات وبرامج التنمية لعام 2019 لتبلغ نسبة الإنجاز حوالي 92.0% من أجمالي الانفاق التنموي، ويعزى الانخفاض في نسبة الإنجاز في الباب الثالث إلى التداعيات العسكرية والأمنية التي تشهدها البلاد خلال هذا العام، كما بلغ اجمالي الانفاق على الدعم

حوالي 7.2 مليار دينار مقابل 7.2 مليار دينار إنفاق مقدر على نفقات الدعم لتبلغ بذلك نسبة التنفيذ 100.0% من إجمالي الانفاق على الباب الرابع.

وكمحصلة لنتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والمتمثل في فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي حقق الاقتصاد الليبي للعام الثاني على التوالي فائض في الميزانية العامة يقدر 11.6 مليار دينار مقابل فائض محقق بلغ 9.9 مليار دينار عام 2018.

وضع ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2019

أظهرت بيانات ميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2019 عجزاً في الميزان الكلى بلغ نحو 716.9 مليون دينار مقابل فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار خلال عام 2018، نتيجة للإنخفاض الملحُوظ في فائض الحساب الجاري بنسبة 59.2%، حيث سجل فائض الحساب الجاري خلال عام 2019 نحو 6.7 مليار دينار، مقابل 16.5 مليار دينار في العام السابق، في حين سجل الحساب الرأسمالي والمالي تدفقاً مالياً بلغ 4.7 مليار دينار في عام 2019، مقابل تدفقاً مالياً بلغ 4.5 مليار دينار في عام 2018.

" مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
رصيد الحساب الجاري	16519.1	6737.1	-9782.0	-59.2
الحساب الرأسمالي والمالي	4516.9	4676.5	159.6	3.5
الميزان الكلي	9832.0	-716.9	-10548.9	-107.3

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2019:

الحساب الجاري:

تشير بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2019 إلى إنخفاض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 9.8 مليار دينار، ليبلغ الفائض 6.7 مليار دينار مقابل فائضاً بلغ 16.5 مليار دينار في عام 2018، وذلك بسبب إنخفاض الميزان التجاري من 23.3 مليار دينار خلال عام 2018 إلى 15.8 مليار دينار خلال عام 2019، وإرتفاع العجز في العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 6.7 مليار دينار في عام 2018 الى 9.1 مليار دينار في عام 2019.

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
السلع	23256.4	15848.8	-7407.6	-31.9
الخدمات	-6521.4	-10313.0	-3791.6	58.1
الدخل	1352.0	2558.5	1206.5	89.2
التحويلات الجارية	-1567.9	-1357.2	210.7	-13.4
رصيد الحساب الجاري	16519.1	6737.1	-9782.0	-59.2

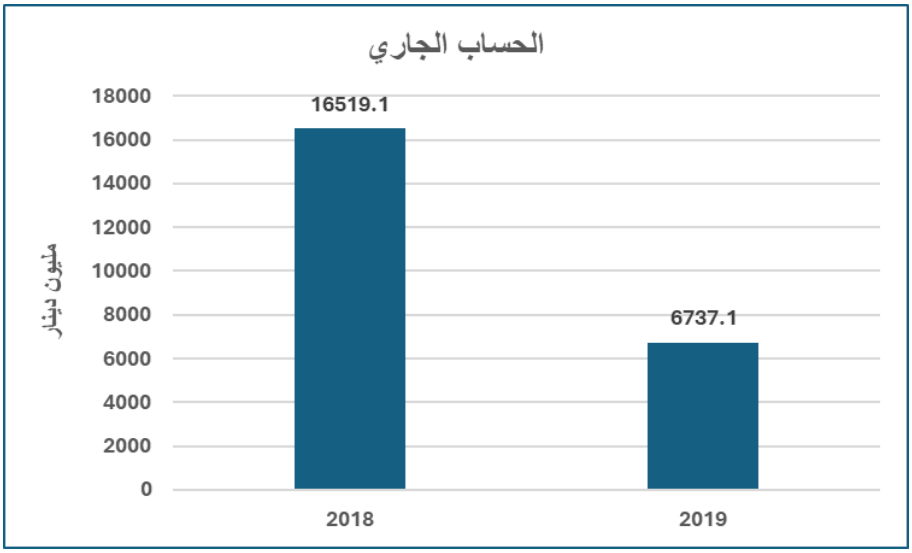

1-الميزان التجاري:

إنخفض فائض الميزان التجاري خلال عام 2019 بنسبة 31.6%، ليبلغ 15.8 مليار دينار مقابل 23.3 مليار دينار خلال عام 2018، ويعزى ذلك لإنخفاض الصادرات السلعية من 41.5 مليار دينار خلال عام 2018 الى 40.6 مليار دينار خلال عام 2019، وذلك نتيجة لإنخفاض عوائد الصادرات الغير نفطية من 2.9 مليار دينار في عام 2018 الى 2.3 مليار دينار في عام 2019، في حين لم يطرأ أي تغيرات تذكر على حصيلة الصادرات النفطية على الرغم من إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة لإرتفاع الكميات المصدَرة من النفط خلال عام 2019 مقارنة بالعام 2018، وأرتفاع قيمة الواردات السلعية بنسبة 35.9% لتبلغ 24.8 مليار دينار خلال عام 2019، مقابل 18.3 مليار دينار خلال عام 2018، وكان للإجراءات التي تبنتها الدولة في شكل إصلاحات إقتصادية في سبتمبر 2018 أثراً ملحوظاً على زيادة حجم الواردات من السلع خلال العام 2019 حيث تمثل هذا الإجراء في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف التجارية مباشرة.

" مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
الصادرات (فوب)	**41,492.4**	**40,640.2**	**-852.0**	**-2.1**
الصادرات النفطية	38,545.2	38,389.5	-155.7	-0.4
الصادرات الأخرى	2,947.1	2,250.8	-696.3	-23.6
الواردات (فوب)	**-18,235.9**	**-24,791.4**	**-6,555.5**	**35.9**
الميزان التجاري	**23,256.4**	**15,848.9**	**-7,407.5**	**-31.9**

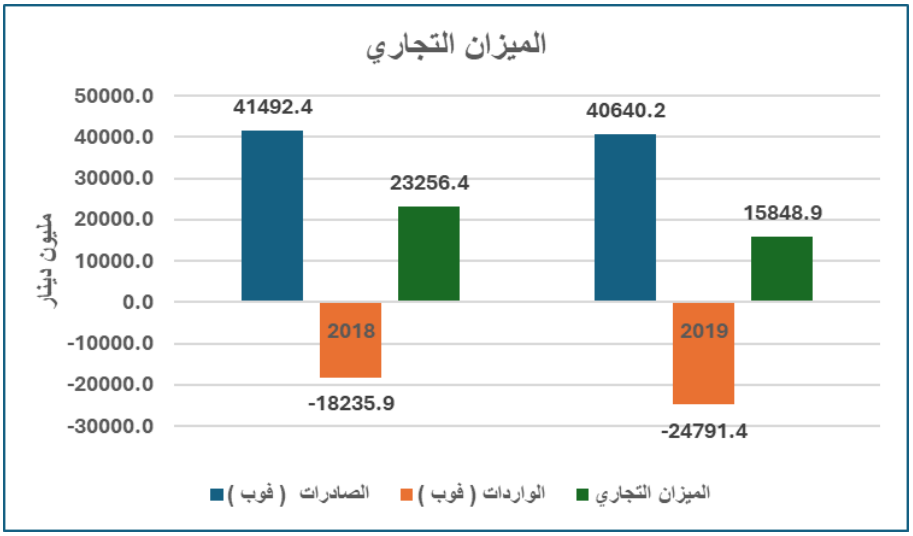

2-العمليات غير المنظورة:

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية)، إرتفاعاً في العجز من 6.7 مليار دينار عام 2018 الى عجز قدره 9.1 مليار دينار عام 2019، ويعزى هذا الإرتفاع إلى العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 10.3 مليار دينار في عام 2019 مقابل عجز قدره 7.0 مليار دينار في عام2018، ويعود هذا لإرتفاع بند الشحن والتأمين من 3.3 مليار دينار في عام 2018 الى 4.4 مليار دينار في عام 2019، نتيجة لإرتفاع قيمة الواردات في عام 2019 مقارنة بعام 2018، كذلك إرتفاع بند السفر من 2.8 مليار دينار في عام 2018 الى 3.8 مليار دينار في عام 2019 ، في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 1.4 مليار دينار، فيما حقق حساب الدخل فائضاً بلغ 2.6 مليار دينار عام 2019، مقابل فائضاً بلغ 1.4 مليار دينار في عام 2018.

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
حساب الخدمات	**-6,521.0**	**-10,313.0**	**-3,791.6**	**58.1**
دائن	182.5	375.0	192.5	105.5
مدين	6,703.9	10,688.0	3,984.1	59.4
حساب الدخل	**1,352.0**	**2,558.4**	**1,206.4**	**89.2**
دائن	2,783.0	4,416.2	1,633.2	58.7
مدين	1,431.0	1,857.8	426.8	29.8
حساب التحويلات الجارية	**-1,567.9**	**-1,357.2**	**210.7**	**-13.4**
إجمالي العمليات غير المنظورة	**-6,737.3**	**-9,111.8**	**-2,374.5**	**35.2**

1- الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2019 إلى حدوث تدفقات مالية بلغت 4.7 مليار دينار في عام 2019، مقابل تدفقات بلغت 4.5 مليار دينار في عام 2018، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواءً إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

2- الميزان الكلي:

وللأسباب سالفة الذكر وكنتيجة مباشرة فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا عجزاً بلغ 716.9 مليون دينار مقابل فائض بلغ 9.8 مليار دينار في عام 2018.

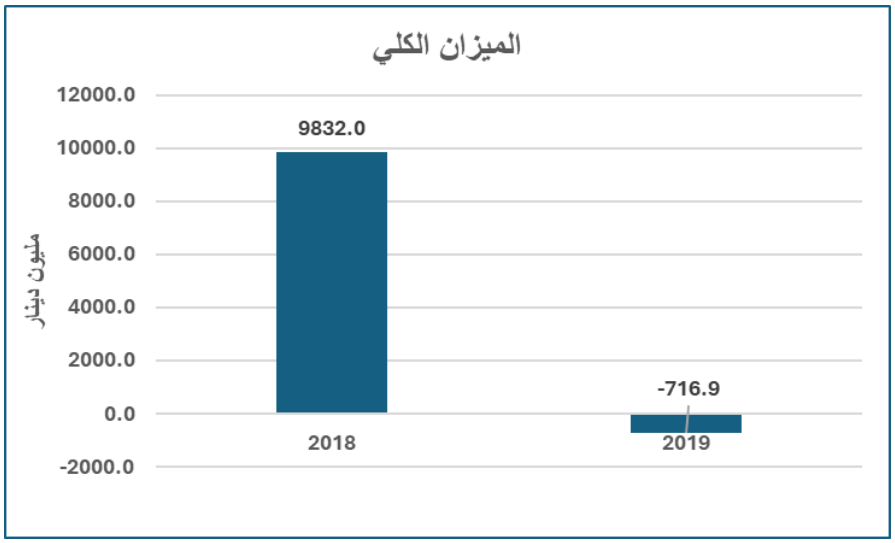

جدول رقم (25): ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2018 – 2019

"مليون دينار"

البنود	2018	2019
أ- الحساب الجاري	**16519.1**	**6737.1**
السلع: الصادرات (فوب)	41492.4	40640.2
السلع: الواردات (فوب)	18235.0	24791.4
الخدمات : دائن	182.5	375.0
الخدمات :مدين	6703.9	10688.0
1-ميزان السلع والخدمات	**16736.0**	**5535.8**
الدخل الأولي : دائن	2783.0	4416.2
الدخل الأولي : مدين	1431.0	1857.8
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي	**18088.0**	**8094.2**
الدخل الثانوي : دائن	102.5	144.1
الدخل الثانوي : مدين	1670.4	1501.3
ب- الحساب الرأسمالي	**0.0**	**0.0**
الحساب الرأسمالي : دائن	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي : مدين	0.0	0.0
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)	16519.1	6737.1
ج- الحساب المالي	**14348.9**	**3959.6**
الاستثمار المباشر : الأصول	376.1	-376.5
الاستثمار المباشر : الخصوم	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الأصول	-34.1	-1097.9
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الخصوم	0.0	0.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الإستثمار	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الإكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الأصول	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0
الاستثمارات الأخرى : الأصول	-3523.2	6241.3
الأسهم الأخرى	0.0	0.0
سندات الدين الأخرى	-3523.2	6241.3
المصرف المركزي	-692.4	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	-1602.6	-886.3
الحكومة العامة	2188.7	4178.0
القطاعات الأخرى	3629.5	2949.6
الشركات المالية الأخرى	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والأسر المعيشية	0.0	0.0

"

2019	2018	البنود
90.3	-651.7	الاستثمارات الأخرى : الخصوم
0.0	0.0	الاسهم الأخرى
0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
90.3	-651.7	سندات الدين الأخرى
0.0	0.0	المصرف المركزي
90.3	-651.7	شركات تلقى الودائع عدا المصرف المركزي
0.0	0.0	الحكومة العامة
0.0	0.0	القطاعات الأخرى
0.0	0.0	الشركات المالية الأخرى
0.0	0.0	الشركات الغير المالية والأسر المعيشية
-1343.7	**-2170.2**	**د-صافي السهو والخطأ**
-716.9	**-9832.0**	**هـ-الأصول الاحتياطية**

التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الانتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال .

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2019:-

أولا: حجم التبادل التجاري:-

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات+ واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2019، إرتفاعاً بلغ 3,413.5 مليون دينار وما نسبته1.3%، ليصل إلى 62,801.1 مليون دينار، مقابل 59,387.6 مليون دينار خلال عام 2018. ويعود هذا الإرتفاع في حجم التجارة إلى نمو حجم الواردات والتي بلغت ما نسبتها 17.5%، لتبلغ 21,597.2 مقابل 18,387.8 في عام 2018 .

حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2018-2019)

" بالمليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	40,999.8	41,203.9	204.1	0.5
الواردات	18,387.8	21,597.2	3,209.4	17.5
حجم التجارة الخارجية	**59,387.6**	**62,801.1**	**3,413.5**	5.7
الميزان التجاري	22,612.0	19,606.7	-3,005.3	-17.0

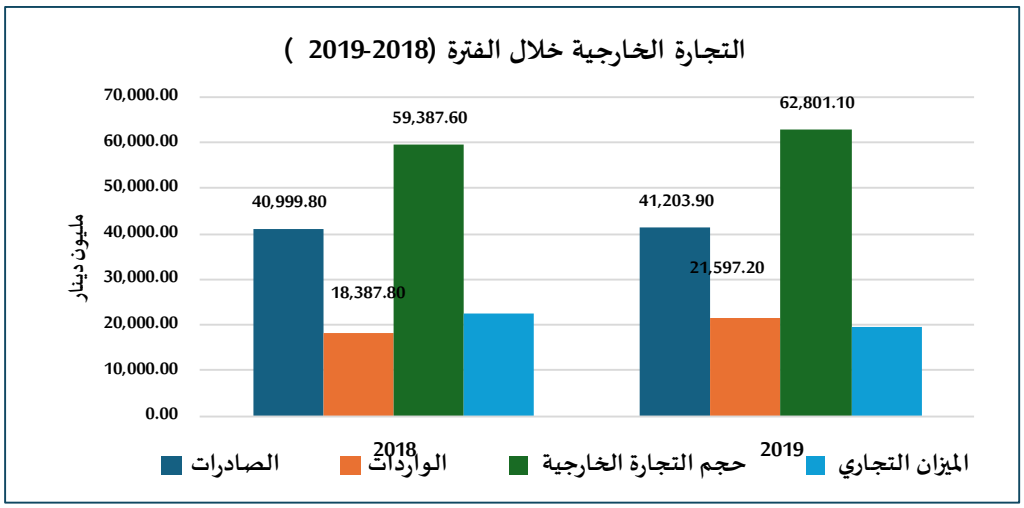

ثانياً: الصادرات :-

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث شكلت الصادرات النفطية لعام 2019 مانسبته 95.0% من اجمالي الصادرات ، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

فمن خلال البيانات يلاحظ الرتفاع في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير والبالغ نحو 204.1 مليون دينار وما نسبته 0.5% لتصل إلى 41,203.9 مليون دينار، مقابل 40,999.8 مليون دينار خلال عام 2018

التركيب السلعي للصادرات :

يتضح من البيانات مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2019، لتصل إلى نحو 38,953.1مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 94.5% من اجمالي الصادرات . وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 4.1% من اجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 1.4% من إجمالي الصاردات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الانتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصاردات:

أظهرت البيانات المتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الاوروبي، إذ بلغت نسبة 60.4% لتصل 24,903.9 مليون دينار من اجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصاردات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام

فيما شكلت الصادرات للبلدان الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 22.8% و6.6% من اجمالي الصاردات الوطنية، لتبلغ 9,398.2 مليون دينار و2,721.3 مليون دينار على التوالي .

جدول رقم (26): التركيب السلعي للصادرات(2018–2019)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2018	2019	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	61.5	38.9	0.1
مشروبات وتبغ	0.5	2.4	0.0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	274.6	17.9	0.0
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	39112.5	38953.1	94.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.2	0.0	0.0
مواد كيماوية	152.8	64.5	0.2
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	216.2	416.6	1.0
الات ومعدات نقل	39.3	28.1	0.1
مصنوعات مختلفة	11.5	6.9	0.0
سلع غير مصنفة على اساس النوع	1130.8	1675.5	4.1
المجموع	40,999.8	41,203.9	100.0

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

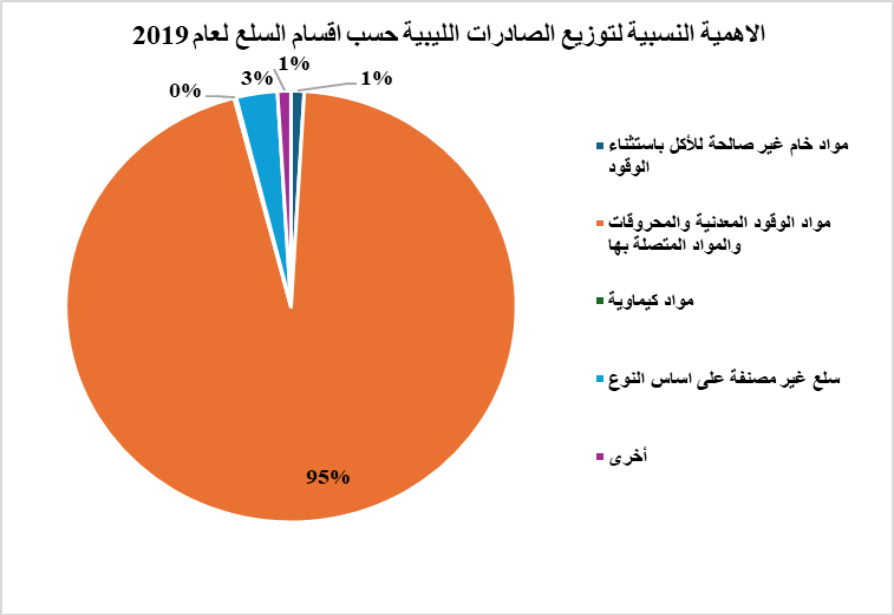

جدول رقم (27) التوزيع الجغرافي للصادرات (2018– 2019)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2018	النسبة من اجمالى الصادرات (%)	2019	النسبة من اجمالى الصادرات (%)
مجموعة دول الاتحاد الاوربى	26,955.8	65.7	24,903.9	60.4
أقطار جامعة الدول العربية	2,074.1	5.1	2,721.3	6.6
دول اسيوية	9,997.2	24.4	9,398.2	22.8
دول أوربية أخرى	249.6	0.6	784.9	1.9
بلدان إفريقية	24.3	0.1	1.7	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1,428.0	3.5	2,543.1	6.2
أستراليا ونيوزيلندا	270.8	0.7	850.8	2.1
مجموع الصادرات	**40,999.8**	**100.0**	**41,203.9**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

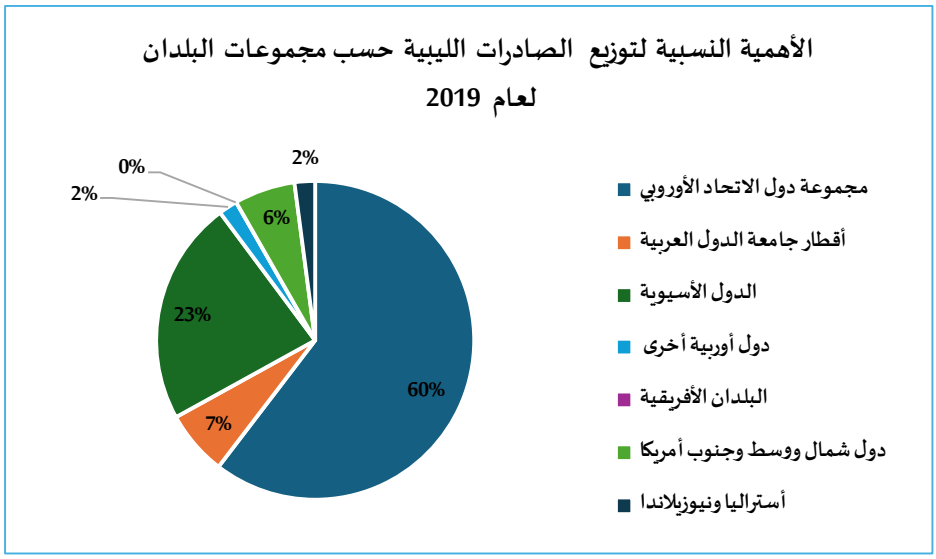

ثالثاً: الواردات:-

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية و الراسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية، على الأسواق الخارجية،هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير 21,597.2 مليون دينار مقابل 18,387.8 مليون دينار عام 2018، مسجلة بذلك أرتفاعاً بلغ 3,209.4 مليون دينار وما نسبته 17.5% .

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات الالات ومعدات النقل المرتبة الاولى من اجمالي الواردات خلال عام 2019، حيث شكلت ما نسبته 26.2% من اجمالي الواردات فيما احتلت المواد الغذائية والحيونات الحية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 19.4% . وهذا يدل على مدى ضعف الانتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي .

وجاءت واردات كل من مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها و مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها و المصنوعات المختلفة في المرتبة الموالية مشكلة بذلك ما نسبته 17.2% ، 15.5% و10.3% من اجمالي الواردات على التوالي.فيما شكلت واردات المواد الكيماوية ، مواد خام غير صالحة للاكل باستثناء الوقود والتبغ ما نسبته 6.5% و2.6 % و1.2 % من اجمالي الواردات على التوالي.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد الدول الاسيوية المصدر الرئيسي لواردات ليبيا لعام 2019 حيث بلغت أهميتها النسبية 37.7% من اجمالي الواردات لتصل الى 8,135.9 مليون دينار فيما شكلت مجموعة دول الاتحاد الأوربي مانسبته 32.1% لتصل إلى 6,922.4 مليون دينار ويعود ذلك الى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو ، فيما شكلت اقطار جامعة الدول العربية ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا والدول الاوروبية الأخرى ما نسبته 19.6% و5.4%و 5.0% من اجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي .

جدول رقم (28):التركيب السلعي للواردات (2018– 2019)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2018	2019	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	3,981.2	4,192.2	19.4
مشروبات وتبغ	586.7	254.7	1.2
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	263.7	553.4	2.6
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	3,005.3	3,337.2	15.5
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	248.2	189.9	0.9
مواد كيماوية	1,679.3	1,413.4	6.5
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	2,127.3	3,704.7	17.2
الات ومعدات نقل	4,347.0	5,665.7	26.2
مصنوعات مختلفة	2,072.5	2,214.5	10.3
سلع غير مصنفة على اساس النوع	76.7	71.5	0.3
المجموع	**18,387.8**	**21,597.2**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

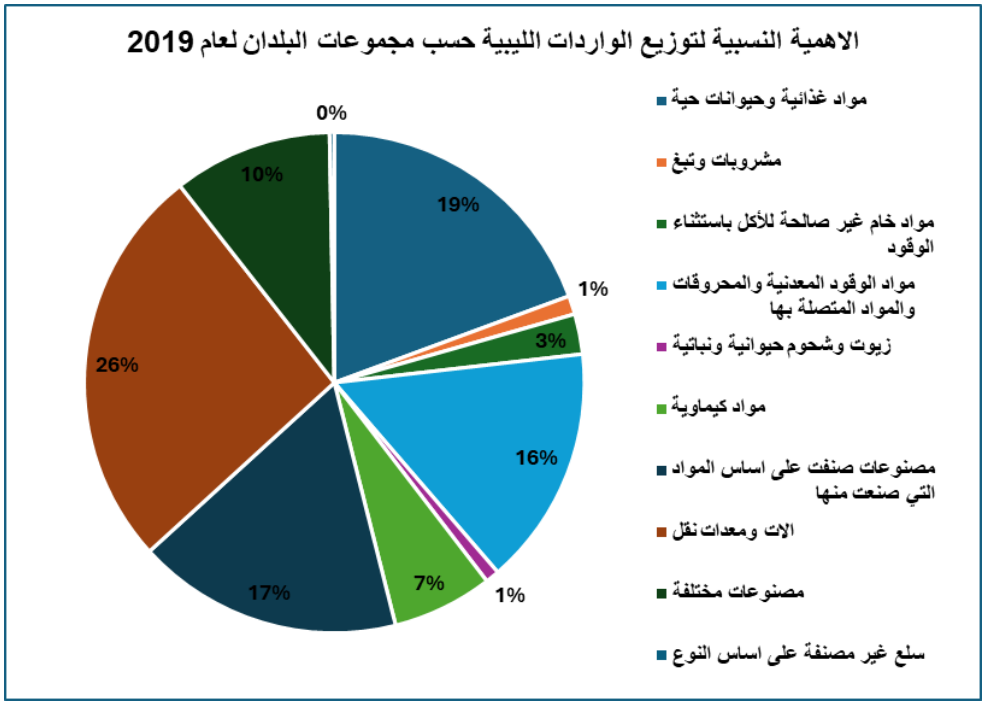

جدول رقم (29): التوزيع الجغرافي للواردات (2018 – 2019)

" بالمليون دينار"

المنطقة	2018	النسبة من اجمالي الواردات	2019	النسبة من اجمالي الواردات
		(%)		(%)
مجموعة دول الاتحاد الاوربي	7,449.3	40.5	6,922.4	32.1
أقطار جامعة الدول العربية	3,938.0	21.4	4,223.5	19.6
دول اسيوية	5,150.5	28.0	8,135.9	37.7
دول أوربية أخرى	1,014.6	5.5	1,071.2	5.0
بلدان إفريقية	2.8	0.0	10.1	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	803,0	4.4	1,170.6	5.4
أستراليا ونيوزيلندا	29.6	0.2	63.5	0.3
مجموع الواردات	**18,387.8**	**100.0**	**21,597.2**	**100.0**

*المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

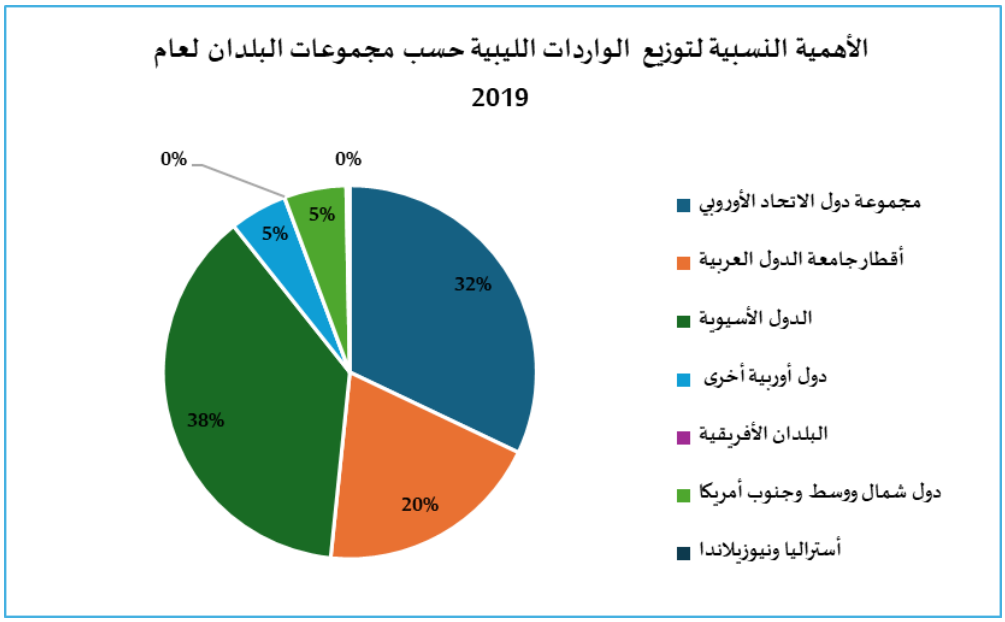

رابعاً: التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2019 إنخفاضاً بنسبة 2.2%، أو ما مقداره 1.3 مليار دينار، حيث انخفضت من 61.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 60.1 مليار دينار في نهاية عام 2019، وقد تركز هذا الانخفاض في التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية والتي تشمل كل من النقد بخزائن المصارف، العملة لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من نحو 23.5 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 19.4 مليار دينار في نهاية عام 2019، بنسبة 17.1%، أو ما مقداره 4.0 مليار دينار، أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد انخفضت من 1.64 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 1.57 مليار دينار في نهاية عام 2019، أي بنحو 67.0 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، في حين ارتفع رصيد العملة لدى الجمهور بنسبة 5.7%، أي من 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 36.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، كما ارتفعت العملة بخزائن المصارف التجارية من 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2018 إلى 2.3 مليار دينار في نهاية عام 2019، أي بنسبة 49.7%، وترجع هذه الزيادة في رصيد العملة بخزائن المصارف الى اجراءات فرض رسم على بيع النقد الاجنبي ورفع القيود التي كانت مفروضة على استخدامات النقد الاجنبي مما شجع على توسع المصارف في بيع النقد الاجنبي.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر انكماشي على القاعدة النقدية، حيث انخفضت بنحو 1.9 مليار دينار، أو ما نسبته 1.7%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على هذه القاعدة بارتفاع قدره 622.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2% في نهاية عام 2019، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (30): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار"

البيان	2017	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية:	**63,199.9**	**61,400.3**	**60,073.1**	**-1,327.2**	**-2.2**
أ -العملة خارج المصارف	**30,865.2**	**34,732.6**	**36,691.8**	**1,959.2**	**5.7**
ب-الاحتياطيات الاولية للمصارف التجارية:	**30,805.6**	**25,029.2**	**21,809.8**	**-3,219.4**	**-12.9**
- نقدية في الصندوق	537.8	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	30,267.8	23,455.6	19,454.7	-4,000.9	-17.1
ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	**1,529.1**	**1,638.5**	**1,571.5**	**-67.0**	**-4.1**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:	**63,199.9**	**61,400.3**	**60,073.1**	**-1,327.2**	**-2.2**
صافي الأصول الأجنبية	**104,350.9**	**114,93.7**	**112,976.8**	**-1,949.9**	**-1.7**
صافي الأصول المحلية:	**(41,151.0)**	**53,526.4**	**(52,903.7)**	**622.7**	1.2
صافي المستحقات على الخزانة العامة	7,844.5	5,550.9	(15,612.6)	-10,061.7	181.3
المستحقات على المصارف التجارية -	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي المستحقات على المؤسسات العامة-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي البنود الأخرى-	48,995.4	47,975.5	37,291.1	10,684.4	-22.3

شكل رقم (7): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

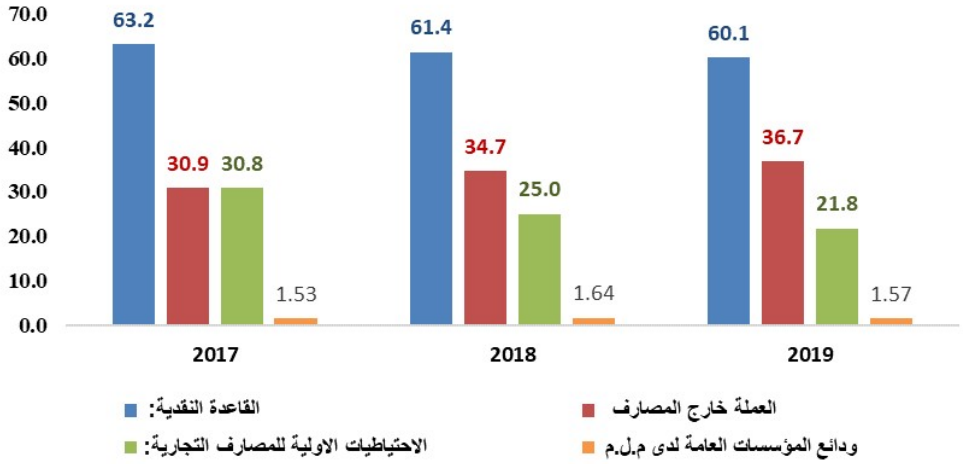

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع ($ع_2$) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2019، إنخفاضاً بنحو 2.2 مليار دينار، أو ما نسبته 1.8% ليصل إلى 108.7 مليار دينار، مقابل 110.7 مليار دينار في نهاية عام 2018.

وقد تركز الانخفاض في عرض النقود ($ع_1$) بنحو 3.5 مليار دينار، أو ما نسبته 3.1% ليصل في نهاية عام 2019 إلى 105.6 مليار دينار، مقابل 108.9 مليار دينار في نهاية

عام 2018، وبالنظر إلى التغير في مكونات عرض النقود (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 34,732.6 مليون دينار إلى 36,691.8 مليون دينار أو ما مقداره 1,959.2 مليون دينار وبنسبة بلغت 5.6% في نهاية عام 2019، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب من 74,179.1 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 68,876.9 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بنسبة 7.1%، أو ما مقداره 5,302.2 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 65.2% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 34.8%. كما ارتفع رصيد شبه النقود بنحو 1,363.9 مليون دينار، أو ما نسبته 75.4% ليصل إلى 3,172.7 مليون دينار عام 2019، مقابل 1,808.8 مليون عام 2018.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي انخفض بنسبة 0.3%، أو ما مقداره 359.3 مليون دينار، كان له أثر انكماشي على عرض النقود في نهاية عام 2019، في حين إرتفع صافي الائتمان المحلي بمقدار 11.5 مليار دينار، وكذلك ارتفع صافي البنود الأخرى بنسبة 83.0% وما مقداره 9.1 مليار دينار.

جدول رقم (31): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

بالمليون دينار

البيـان	2017	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	**109,089.1**	**108,911.7**	**105,568.7**	−3,343.0	**−3.1**
– العملة خارج المصارف	30,865.2	34,732.6	36,691.8	1,959.2	5.6
– ودائع تحت الطلب	78,223.9	74,179.1	68,876.9	−5,302.2	−7.1
2. شبه النقود:	**2,249.6**	**1,808.8**	**3,172.7**	1,363.9	75.4
عرض النقود (ع2)	**111,338.7**	**110,720.5**	**108,741.4**	**−1,979.1**	**−1.8**
العوامل المؤثرة في عرض النقود	**111,338.7**	**110,720.5**	**108,741.4**	**−1,979.1**	**−1.8**
1–صافي الأصول الأجنبية:	**107,632.5**	**119,395.0**	**119,035.7**	**−359.3**	**−0.3**
– المصرف المركزي	104,350.9	114,926.7	112,976.8	−1,949.9	−1.7
– المصارف التجارية	3,281.6	4,468.3	6,086.9	1,590.6	35.6
2–المستحقات على الخزانة العامة (صافي):	**(1,515.1)**	**(15,099.4)**	**(26,607.2)**	−11,507.8	−76.2
– المصرف المركزي	7,844.5	**(5,550.9)**	**(15,612.6)**	−10,061.7	181.3
– المصارف التجارية	**(9,359.6)**	**(9,548.5)**	**(10,994.6)**	1,446.1	18.1
2–المستحقات على القطاعات الأخرى	**18,262.1**	**17,411.6**	**18,179.4**	**767.8**	**4.4**
2–صافي البنود الأخرى`	**(15,045.0)**	**(10,986.7)**	**(1,866.5)**	**9,120.2**	**83.0**

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الاساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

هذا ويلاحظ من البيانات التحسن الذي طرأ على قيمة الدينار الليبي أمام مجموعة من العملات الرئيسية، حيث ارتفع الدينار الليبي بما نسبته 1.56% مقابل اليورو وبنسبة 1.0% مقابل الايوان الصيني. في حين شهد الدينار الليبي تراجعاً أمام عملات رئيسية أخرى، ليسجل انخفاضاً ما نسبته 0.38% مقابل الدولار الأمريكي، وبنسبة 3.78%مقابل الجنيه الإسترليني، وبنسبة 2.18% مقابل الفرنك السويسري وبنسبة 1.6%مقابل الين الياباني.

جدول رقم (32): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي
مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية

دينار ليبي لكل وحدة

البيان	2018	2019	معدل التغير%
دولار أمريكي	1.3945	1.3998	0.38
يورو	1.5937	1.5688	-1.56
جنيه إسترليني	1.7690	1.8359	3.78
فرنك سويسري	1.4156	1.4464	2.18
ين ياباني (100 ينا)	1.2600	1.2800	1.6
الايوان الصيني	0.2022	0.2001	-1.0

مصرف ليبيا المركزي

المركز المالي:

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 (عدا الحسابات النظامية)، إنخفاضاً قدره 6.8 مليار دينار، بما نسبته 3.5%، ليبلغ نحو 185.7 مليار دينار، مقابل 192.5 مليار دينار في نهاية عام 2018، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف.

أولاً : الأصول:

1. **أصول إصدار العملة:**

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 2.7 مليار دينار، بما نسبته 7.5% لتصل في نهاية عام 2019 إلى 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2018 نحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. **أصول العمليات المصرفية:**

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2019 نحو 146.6 مليار دينار، مقابل 156.2 مليار دينار في نهاية عام 2018، مسجلاً إنخفاضاً قدره 9.5 مليار دينار، أي بنسبة 6.1%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 نحو 67.3 مليار دينار، مقابل نحو 71.8 مليار دينار في نهاية عام 2018، مسجلاً إنخفاضاً قدره نحو 4.6 مليار دينار، بما نسبته 6.3%. ويعزى ذلك الى إنخفاض في إيرادات النقد الأجنبي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغير على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2019 ليبقى الحال كما هو عليه في نهاية عام 2018 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

إنخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2019 بنحو 123.4 مليون دينار، وبنسبة إنخفاض قدرها 0.9%، ليصل إلى 14.4 مليار دينار، مقابل 14.5 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2019 نحو 57.4 مليار دينار، مقابل 62.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، مظهرا إنخفاضاً قدره 5 مليار دينار، بما نسبته 8%، ويعزى ذلك إلى إنخفاض العجز في الميزانية العامة لعام 2019.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2019 نحو 4.6 مليار دينار، مقابل 4.5 مليار دينار في نهاية عام 2018، مظهراً ارتفاعاً قدره 99.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.2%.

ثانياً : الخصوم:

1. **خصوم إصدار العملة:**

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2019 ارتفاعاً بلغ 2.7 مليار دينار، بما نسبته 7.5%، ليصل إلى نحو 39.0 مليار دينار، مقابل 36.3 مليار دينار في نهاية عام 2018.

2. **خصوم العمليات المصرفية:**

- **الودائع (الحسابات الجارية):**

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019 إنخفاضاً قدره 9.9 مليار دينار ليصل إلى 95.3 مليار دينار، مقابل 105.2 مليار دينار في نهاية عام 2018، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 15.0 مليار دينار، وبنسبة إنخفاض 25.2%، ليصل إلى 44.6 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 59.6 مليار دينار في نهاية عام 2018. بينما ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 7.1 مليار دينار، أي ما نسبته 120.3%، ليصل في

نهاية عام 2019 الى 13.1 مليار دينار، مقابل 6.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، وفي المقابل إنخفض رصيد الوزارات والهيئات ومراقبة الخدمات المالية بالبلديات بنحو 411.9 مليون دينار، بما نسبته 10.4% ليصل إلى 3.5 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 4.0 مليار دينار في نهاية عام 2018. كما إنخفض أيضاً رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 1.9 مليار دينار، أي ما نسبته 6.6%، ليصل إلى 26.4 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2018. وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 331.1 مليون دينار، أي ما نسبته 5.2% ليصل إلى 6.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2018. وأنخفض رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 57.3 مليون دينار، أي بنسبة إنخفاض قدرها 5.5% ليصل إلى 977.3 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 1.0 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2019، ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2018، والبالغ 1.5 مليار دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات ارتفاعاً بلغ 660.5 مليون دينار، أي ما نسبته 7.3%، ليصل إلى نحو 9.7 مليار دينار في نهاية عام 2019، مقابل 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى إنخفاضاً قدره 342.7 مليار دينار، بما نسبته 0.8% ليصل في نهاية عام 2019 إلى نحو 40.1 مليار دينار (منها نحو 13.3 مليار دينار رسوم بيع العملة الأجنبية)، مقابل 40.4 مليار دينار في نهاية عام 2018. والجدول التالي يوضح تطور أهم بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (33): أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول :				
أولا: أصول إصدار العملة:	**36,306.6**	**39,047.7**	**2,741.1**	**7.5**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	36,306.9	39,047.7	2,740.8	7.5
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:	**156,162.8**	**146,615.9**	**-9,546.9**	**-6.1**
1-سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	71,802.0	67,250.2	-4,551.8	-6.3
2-المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,465.7	14,342.3	-123.4	-0.9
4-الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	62,371.6	57,400.7	-4,970.9	-8.0
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	62,371.6	57,400.7	-4,970.9	-8.0
5-القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	-
6-الأصول الأخرى	4,494.1	4,593.3	99.2	2.2
اجمالي الأصول	**192,469.4**	**185,663.6**	**-6,805.8**	**-3.5**
الخصوم :				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	**36,306.6**	**39,047.7**	**2,741.1**	**7.5**
1-عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	36,306.2	39,046.9	2,740.7	7.5
2-عملة لدى العمليات المصرفية	0.4	0.8	0.4	100.0
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	**156,162.8**	**146,615.9**	**-9,546.9**	**-6.1**
1-الودائع (الحسابات الجارية):	105,173.4	95,308.7	-9,864.7	-9.4
- الخزانة العامة	5,950.6	13,108.8	7,158.2	120.3
- المجالس المحلية	3,960.4	3,548.5	-411.9	-10.4
- مؤسسات وأجهزة عامة	28,261.0	26,408.5	-1,852.5	-6.6
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	59,618.4	44,586.1	-15,032.3	-25.2
- حسابات متنوعة	6,348.4	6,679.5	331.1	5.2
- حسابات مصارف خارجية	1,034.6	977.3	-57.3	-5.5
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	9,060.9	9,721.4	660.5	7.3
4- الخصوم الأخرى	40,428.5	40085.8	-342.7	-0.8
اجمالي الخصوم	**192,469.4**	**185,663.6**	**-6,805.8**	**-3.5**

أنشطة إدارات مصرف ليبيا المركزي

مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مالية مُستقلة ومملوكة بالكامل للدولة الليبية، ويُمثَّل السلطة النقدية بها وقد حدد قانون إنشاء المصرف المركزي والقوانين اللاحقة له والتي كان آخرها قانون المصارف رقم (1) عام 2005م بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) عام 2012 م، أهداف المصرف المركزي والتي أهمها المحافظة على الإستقرار النقدي والعمل على تحقيق النمو فى الإقتصاد الوطني فى إطار السياسة العامة للدولة.

وتعد مدينة طرابلس مقر الإدارة العامة لمصرف ليبيا المركزي، ويقوم المصرف بتقديم خدماته للمصارف وفروعها في جميع أنحاء الدولة من خلال فروعه فى كل من بنغازي سرت، وسبهـا، وأقسام الإصدار في مدينتي غريان، والبيضاء.

ويواصل مصرف ليبيا المركزي جهوده الحثيثة من أجل رفع أداء القطاع المصرفي وتحسين مستوى خدماته، وزيادة مساهمته في النشاط الإقتصادي وتحقيق النمو به، وذلك من خلال تطوير وتفعيل دور السياسة النقدية والمصرفية التي ينتهجها المصرف.

في جانب الإشراف والرقابة على المصارف، فقد قامت إدارة الرقابة على المصارف والنقد خلال العام 2019 بعدة أعمال كان أبرزها كالتالي:

أولاً: تنفيذاً المهام المُوكلة إلى الإدارة وضمن الأعمال اليومية.

- أصدرت الإدارة عدد (8) منشورات تضمنت تعليمات وتوجيهات، كما أصدرت عدد (202) رسالة دورية خلال فترة التقرير تضمنت طلب بعض المعلومات والبيانات من المصارف سواء لعمل هذه الإدارة أو لجهات رسمية أخرى.
- قامت الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ما ورد إليها من مراسلات خلال فترة التقرير، حيث بلغ عدد المعاملات الواردة إلى الإدارة (8943) معاملة.
- قامت الإدارة بالرد على مختلف الجهات حول المواضيع المتعلقة بالعمل المصرفي ومخاطبة المصارف بشأن مختلف المهام التي تقع ضمن إجراءات الإشراف والرقابة على المصارف، وقد بلغت هذه المراسلات عدد (2511) رسالة صادرة.
- أصدرت الإدارة عدد (273) مذكرة تم عرضها على السيد المحافظ لمعالجة مواضيع مختلفة.

ثانياً: الرقابة المكتبية.

قامت أقسام الرقابة المكتبية بالإدارة خلال فترة التقرير بمتابعة أوضاع المصارف من خلال الإطلاع على بيانات المصارف وتحليلها، وتم إنجاز ما يلي:

- مراجعة كافة الطلبات لغرض القيد في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين وسجل مكاتب وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول والعقارات، وإحالتها للعرض على اللجنة المختصة حيث بلغت خلال فترة التقرير (6) طلبات للمحاسبين وطلب واحد للمهندسين.
- مراجعة كافة الطلبات لغرض الحصول على الموافقة لفتح الفروع والوكالات المصرفية، وإتخاد الإجراءات اللازمة حيالها، حيث بلغت هذه الطلبات خلال فترة التقرير (28) طلب.
- مراجعة وتحليل المراكز المالية الشهرية للمصارف التي بلغت خلال الفترة نحو(204) مركزاً مالياً.
- مراجعة وتحليل حساب الأرباح والخسائر الشهري للمصارف التي بلغت خلال الفترة نحو (204) حساب.
- متابعة أوضاع حركة السيولة النقدية اليومية بالمصارف وإعداد تقارير بشأنها حيث تم إعداد (264) تقرير لعدد 19 مصرف.
- عقد الإجتماعات التقابلية مع المصارف لمناقشة حساباتها الختامية تهيئةً لإعتمادها حيث بلغت خلال فترة التقرير عدد (14) إجتماع تقابلي وتمت الموافقة على منحهم الإذن لعقد الجمعية العمومية وبيانها.
- متابعة وإستعراض أوضاع الإحتياطيات الإلزامية وأوضاع السيولة للمصارف إسبوعياً وإعداد التقارير اللازمة، حيث بلغت خلال الفترة عدد(869) تقرير وإتخاذ مايُلزم بشأنها من إجراءات قانونية كما تم إصدار عدد (20) رسالة بتوقيع وخصم الغرامات الجزائية التي يتقرر توقيعها على المصارف التي تعجز في الإحتفاظ بالإحتياطي الإلزامي بالخصم من حساباتها وتنبيهها إلى ذلك، وتنبيه المصارف التي تخفق في الإحتفاظ بنسبة السيولة المقررة قانوناً وحثها على الإمتثال لأحكام القانون رقم(1) لسنة 2005م بشأن المصارف والمنشورات الصادرة بالخصوص.

- متابعة الشكاوي التي ترد إلى الإدارة من مختلف الجهات حيث بلغت عدد (687) شكوى، تم معالجة عدد (627) شكوى وإتخذت الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة محاضر إجتماعات مجالس إدارات المصارف والمصرف الليبي الخارجي ومحاضر إجتماعات اللجان الإدارية المؤقتة للمصارف والقرارات المنبثقة عنها وإعداد ما يلزم من ملاحظات حولها وإبلاغ المصارف بها في حينه، حيث بلغ عدد المحاضر التي تمت مراجعتها خلال الفترة (126) محضر لجميع المصارف.
- متابعة طلبات بعض الجهات القضائية والنيابة للإستفسار عن بعض الحسابات المصرفية للأفراد والشركات، حيث بلغت خلال فترة التقرير (62) رسالة دورية.
- القيام بفحص الطلبات المقدمة من المصارف للحصول على الرقم المصرفي (CBL – KEY)، **(شركات القطاع الخاص، القطاع العام، الأفراد الليبين، الأفراد الأجانب، شركات التفتيش، القطاع الحكومي، القطاع المصرفي، جهات متنوعة)**، حيث بلغت خلال الفترة عدد (11624) رقم مصرفي.
- القيام بصرف الرقم المصرفي (CBL – KEY) للجهات التي إجتازت عملية الفحص حيث بلغت خلال الفترة عدد (6233) رقم مصرفي.
- متابعة التقارير الإحصائية للطلبات المقدمة من المصارف لشراء النقد الأجنبي لغرض فتح الإعتمادات المستندية وحوالات الدراسة والعلاج، حيث بلغت خلال الفترة (10) تقارير.
- متابعة التقارير الإحصائية لحجوزات المصارف للنقد الأجنبي الخاصة بمنحة أرباب الأسر والأغراض الشخصية، عن طريق الحوالات السريعة والبطاقات الدولية وحوالات السويفت حيث بلغ عدد التقارير خلال الفترة (8) تقارير.
- مراجعة الطلبات المقدمة من المغتربين العاملين بقطاعي الصحة والتعليم للحصول على موافقة لتحويل مستحقاتهم، وذلك من خلال منظومة تغطية النقد الأجنبي للمغتربين، حيث بلغ عدد الطلبات خلال الفترة (3766) طلب.
- متابعة الشركات والجهات التي أخفقت في تقديم الإقرارات الجمركية للمصارف وإتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التعامل معها إلى حين تسوية أوضاعها، حيث بلغت خلال الفترة عدد (87) شركة.

- مراجعة المراكز المالية المجمعة للمصارف التجارية التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- متابعة الطلبات المقدمة لغرض القيد في سجل المراقبين الشرعيين لشغل عضوية هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف، وإحالتها للعرض على الهيئة المركزية للرقابة الشرعية لعدد (20) طلب قيد.
- متابعة تحول المصارف التجارية للعمل بالصيرفة الإسلامية .
- متابعة عمليات تأسيس المصارف الإسلامية الجديدة لمصرفي (الاندلس واليقين).
- متابعة إستلام المراكز المالية وقوائم الدخل للمصارف الإسلامية والمصارف التي تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية عن طريق الفروع والنوافذ الإسلامية لعدد (12) مصرف.
- الإجابة على الإستبيانات التي تحال من صندوق النقد العربي ومركز الشرق الاوسط للمساعدة الفنية.

ثالثاً : الرقابة الميدانية:

تتولى فرق التفتيش التابعة لإدارة الرقابة على المصارف والنقد وأقسام التفتيش بفروع مصرف ليبيا المركزي في بنغازي وسبها وسرت ومصراته بمهام التفتيش الميداني وذلك بقيام هذه الفرق بفحص ومراجعة أعمال الفروع والوكالات المصرفية والإدارات العامة والتفتيش عليها من واقع المستندات والدفاتر والسجلات الأصلية الموجودة لديها، وتنقسم الرقابة الميدانية إلى نوعين رقابة ميدانية شاملة (دورية) و رقابة ميدانية نوعية (لغرض معين).

وقد قامت فرق التفتيش بتنفيذ عدد (158) مهمة تفتيشية نوعية على مختلف فروع وإدارات المصارف، كما الإدارة بعرض ومتابعة الإجراءات المتعلقة بتقارير التفتيش وردود المصارف على ماجاء في هذه التقارير من ملاحظات وكذلك متابعة الإجراءات المتعلقة بإبلاغ المصارف المستهدفة بالتفتيش، هذا وقد تم توثيق عدد (158) تقرير تفتيش بمنظومة التفتيش وبعرض ومتابعة إجراءات عدد (516) معاملة شملت إعداد ومتابعة رسائل تكليف المفتشين، وإحالة نسخ من تقارير التفتيش إلى مسؤلي المصارف التي تم التفتيش عليها.

المَنشورات والرَّسائِل الدَّوريَّة

الرَّقم الإشاري	رقم المنشور	التاريخ	الموضوع
717	1	2019/01/16	بشأن ضوابط تسعير الخدمات المصرفية تطبيقاً لمبدأ العدالة والشفافية في التعامل مع العملاء.
804	2	2019/02/28	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي الخاصة بإستكمال صرف مخصصات أرباب الأسر الليبية للسنة الماضية 2018 بمبلغ (500 $) لكل فرد من أفراد الأسر الليبية ، إعتباراً من يوم الأحد الموافق 2019/03/03.
18/1055	3	2019/04/01	بشأن الضوابط المنظمة لعمليات المرابحة المصرفية الإسلامية للآمر بالشراء للأفراد.
804	4	2019/05/21	بشأن ضرورة التقيد والإلتزام بالضوابط المنظمة لإستعمال النقد الأجنبي لأغراض فتح الإعتمادات المستندية والتي تنص (تكون الفاتورة المبدئية صادرة عن الشركة المصدرة أو المصنعة أو أحد وكلائها المعتمدين، وكحد أدنى يجب أن تتضمن كافة البيانات المتعلقة بنوع ووصف ووزن وكمية وسعر السلع أو الخدمات الموردة).
717	5	2019/07/9	بشأن فرض غرامة مالية قدرها (25 د.ل) خمسة وعشرون دينار عن كل صك راجع لأسباب غير حقيقة يتحملها المصرف ، ولا يتم تحميلها على الزبون.
804	6	2019/08/05	بشأن صدور تعليمات مصرف ليبيا المركزي الخاصة بالشروع في بيع مخصصات أرباب الأسر الليبية للسنة 2019 بمبلغ (500 $) لكل فرد من أفراد الأسر الليبية ، إعتباراً من يوم الأحد الموافق 2019/08/20.
804	7	2019/09/11	بشأن صدور اللائحة التنظيمية لنظام الرمز المصرفي الخاص(CBL KEY)
1/18/1055	8	2019/11/26	بشأن صدور المعيار المصرفي رقم (15) المنظم لعمليات المشاركة المالية.

بالإضافة إلى عدد 202 سالة دَّوريَّة صدرت خِلاَل العام 2019.

وفيما يخص الإصدار واصل مصرف ليبيا المركزي عمله كما هو معتاد في متابعة تطور العوامل المختلفة التي من شأنها التأثير على العملة في التداول إما بالزيادة أوالهبوط، بغية

معالجة العوامل السلبية منها في هذا الشأن، حِفاظاً على القوة الشرائية للعملة الليبية واستقرارها، وذلك في حدود اختصاصاتها وفي إطار وظائف المصرف المركزي، طبقاً لما نص عليه قانون المصارف.

حيثُ قام مصرف ليبيا المركزي عبر إدارة الاصدار بتزويد كافة المصارف وفروعها العاملة في ليبيا بجميع فئات العملة الورقية والمعدنية المختلفة، وفي نفس الوقت إستقبلت كميات من المبالغ المودَعة من قبل المصارف بغية تحقيق الحد المطلوب من السيولة النقدية وفق تعليمات المصرف المركزي بما في ذلك العملة القديمة غير الصالحة للتداول.

وفيما يلي أهم أعمال التي قامت بها الإدارة خلال فترة التقرير:

- العملة المصدرة إلى أقسام الإصدار:

تم خلال عام 2019 تزويد أقسام الإصدار والخزينة الفرعية طرابلس بالعملة المحلية لمواجهه احتياجات المصارف التجارية وفروعها موزعة على النحو التالي:

الخزينة الفرعية طرابلس	1,806,125,000 دينار ليبي
قسم إصدار غريان	75,000,000 دينار ليبي
قسم إصدار مصراته وسرت	160,025,000 دينار ليبي
قسم إصدار سبها	162,500,000 دينار ليبي
قسم إصدار الجفرة	75,000,000 دينار ليبي

- العملة الواردة من الخارج:

بلغت المبالغ الواردة من دار الطباعة مبلغ قدره (2,094,000,000 د.ل) خلال فترة التقرير.

- العملة الصادرة والواردة:

بلغ إجمالي المبالغ الصادرة إلى إدارة العمليات المصرفية والمصارف التجارية بما تحتاجه من العملة المحلية لسد احتياجاتهم بمبلغ وقدره (3,131,698,000 د.ل).

استلمت إدارة الإصدار بخزائنها مبالغ من العملة الورقية المستعملة والملغاة الواردة من المصارف التجارية وإدارة العمليات المصرفية مبلغ وقدره (390,618,000 د.ل).

- المراجعة والمتابعة:

قام قسم المراجعة والمتابعة خلال الفترة موضوع التقرير بمراجعته سجلات إدارة الإصدار ومقارنتها بالإحصائيات النصف شهريه والربع سنوية التي تبين حركه الخزائن، ومراجعه محاضر جرد الخزائن الخاصة بالتسليم والاستلام بالخزائن الرئيسية والفرعية.

كما قام القسم بجرد مفاجئ للخزينة الفرعية وكذلك الخزينة الرئيسية وخزينة الذهب التجاري بطرابلس ومقارنتها بسجلات التخزين، والإشراف المباشر والمستمر داخل صالة عد العملة وكذلك الإشراف أيضا على دفعات العملة الصادرة والواردة من وإلى المصارف في شباك الإصدار والإشراف المباشر على الشحنات الصادرة والواردة من والى إدارة الإصدار.

أما فيما يخص إدارة الحسابات قام مصرف ليبيا المركزي بالآتي:

أولاً: قسم الحسابات :

تولى القسم إجراء القيود المحاسبية لتغطية حسابات المصارف مقابل فتح الاعتمادات المستندية وإجراء الحوالات وكذلك تغطية بطاقات الفيزا كارد وإجراء القيود المتعلقة بمنحة أرباب الأسر، كما تولى القسم إجراء القيود المحاسبية المتعلقة بالإيرادات النفطية وإعداد المركز المالي للمصرف وحساب الأرباح والخسائر شهرياً.

ثانياً: قسم تسويات المراسلين والفروع :

تولى القسم إجراء التسويات اللازمة لحسابات المراسلين ومتابعة المعلقات.

ثالثاً: قسم الأوراق المالية :

قام القسم بإجراء القيود المحاسبية لشهادات الإيداع وتقديم التقارير والأحصائيات الأسبوعية والشهرية حيالها.

وعلى صعيد المدفوعات والتسويات فأن إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي تتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية وهى إدارة وتشغيل وتطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية (SWIFT، ECC، ACH، RTGS) وكذلك الإشراف على نظم وخدمات الدفع وأهمها الموزع الوطني والقيام بوضع اللوائح والمعايير لتقنينها وتنظيمها، وتحفيز سوق المدفوعات الليبي من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

- **تطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية:**

في إطار دعم وتطوير نظم ووسائل الدفع الرئيسية فقد تم خلال العام 2019 تنفيذ عدة مشاريع أهمها:

- تشغيل المقاصة الداخلية بين فروع المصارف On – Us.
- نظام المقاصة ESS للمنظومة المصرفية مع مصرف ليبيا المركزي.
- الإنتهاء من الربط بين نظام SWIFT والمنظومة المصرفية.

بالإضافة إلى عدة مشاريع قيد التنفيد بالتعاون مع إدارتي التقنية وأمن المعلومات وهى:

- إستكمال البنى التحتية لبوابة العبور الوطنية ومعايير جمعية السويفت العالمية.
- البدء في نقل النظم الاساسية RTGS،ACH،ECC لبيئة العمل الإفتراضية.
- الاختبارات النهائية لأستكمال العمل بين نظامي ACH و RTGS والمنظومة المصرفية.
- المراحل النهائية لإطلاق المرحلة الثانية من نظام تقارير السويفت swift scope.

- **متابعة نظم وخدمات الدفع الإلكتروني:**

تم تعميم اللائحة التنظيمية لنظم الدفع الإلكتروني المعتمدة من قبل المجلس الوطني للمدفوعات، وقد بدأ قسم الإشراف والرقابة على نظم الدفع (Oversite Unit) بإدارة المدفوعات والتسويات بالقيام بدوره الإشرافي والرقابي عى شركات الدفع الإلكترونية، كذلك جاري العمل مع شركة معاملات لبلورة إستراتيجية خاصة بإستخدام الموزع الوطني لإستيعاب الأفكار الإبداعية لشركات fintech.

- **تحفيز سوق المدفوعات الليبي:**

لغرض خلق المنافسة والدفع لتطوير سوق المدفوعات الإلكترونية منح مصرف ليبيا المركزي مجموعة من التراخيص لشركات القطاع الخاص بالخدمات التالية:

- **قبول بطاقات الدفع المسبق المحلية لعدد ثلاثة شركات.**
- **المحافظ الإلكترونية لعدد ثلاثة شركات.**
- **الدفع الإلكتروني للفواتير لشركة واحدة.**

وقد لوحظ من خلال هذه الإجراءات تطور ملحوظ في أعداد البطاقات المستخدمة وإنتشار نقاط البيع برقعة جغرافية أكبر وتنامي حجم الإستخدام.

مؤشرات عامة لنظم المدفوعات

نوع الخدمة	2018	2019
عدد معالج البطاقات	4	4
عدد المصارف المربوطة مع معالج البطاقات	13	13
مقدم خدمات البطاقات الالكترونية الدولية	16	16
منصة الهاتف المحمول	1	1
بوابة العبور الوطنية (swift)	3	3
عدد نقاط البيع	8,918	13,214
عدد البطاقات المحلية النشطة بالدينار الليبى	490,286	645,309
عدد البطاقات الالكترونية الدولية	1,300,000	1,473,300
عدد عملاء الدفع الالكتوني عبر الهاتف المحمول	91,745	94,563
عدد التجار على خدمات الدفع الالكتروني للهاتف المحمول	620	1,240

أما فيما يخص إدارة الأسواق المالية بالمصرف فقد بلغت اجمالي العوائد المحققة عام 2019 نحو 1,601.5 مليون دولار، حيث شكلت الوادئع لدى المصارف الخارجية ما نسبته 53.6% تقريباً من إجمالي عوائد الاستثمار، أي ما قيمته 857.7 مليون دولار، بينما ساهمت عوائد السندات المالية الأجنبية بنسبة 25.8% من إجمالي عوائد الاستثمار، أي حوالي 413.4 مليون دولار، بينما شكلت (أرباح بيع سندات، إيرادات تسليف السندات، حسابات لدى مراسلين، إيرادات ودائع أجنبية محفظة المجنب، والأدوات الأخرى) نسبة 20.6% من اجمالي عوائد الاستثمار والجدول التالي يوضح عوائد الاستثمار لعام 2019.

البيان	القيمة بالدولار الامريكي	النسبة من الاجمالي
الودائع لدى المصارف الخارجية	857,727,535.8	53.6
سندات مالية أجنبية	413,423,434.3	25.8
إستثمارات رأسمالية خارجية	60,877,341.8	3.8
أرباح بيع سندات	965,387.6	0.1
إيرادات تسليف سندات	2,471,275.2	0.2
حسابات لدى المراسلين	56,701,555.6	3.5
إيرادات ودائع أجنبية محفظة المجنب	32,671,607.4	2.0
المتاجرة في العملات الاجنبية	1,490.0	0.0
أذونات مالية أجنبية	162,677,234.1	10.2
وحدات حقوق السحب الخاصة	13,973,961.8	0.9
الاجمالي	**1,601,490,823.3**	**100.0**

وفي مجال البحوث والإحصاء والتطوير قامت إدارة البحوث والاحصاء بإعداد البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة. كما قامت بالإشراف على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالأحصاءات الواردة من مختلف الجهات والمؤسسات والمصارف، ومن إدارات المصرف، وقامت بتبويبها وتحليلها وإعداد التقارير بشأنها، وتتلخص تلك الأعمال خلال فترة التقرير، في الآتي:

- تجميع القوائم والبيانات المالية للمصرف المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات والجهات الأخرى ذات العلاقة ومراجعتها، وإعداد تقارير عنها بشكل شهري.
- إصدار النشرة الإقتصادية بشكل ربع سنوي خلال عام 2019.
- إصدار كتيب ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018.
- إعداد الجداول الإحصائية للبيانات النقدية والمالية المختلفة، لأغراض التحليل المالي، ورصد الظواهر والتطورات الإقتصادية المحلية.
- تزويد صندوق النقد الدولى، بالأحصاءات النقدية والمصرفية والمالية بشكل شهري.
- متابعة الموقع الرسمي للمصرف، وتغذيته بالبيانات والأحصاءات النقدية والمالية والمصرفية، والتقارير المعدة للنشر على الموقع.
- استيفاء الاستبيانات الواردة من المؤسسات الدولية.

وفيما يخص مكتبة مصرف ليبيا المركزي بإدارة البحوث والاحصاء، فقد عملت الإدارة على تجديد ومتابعة الدوريات العربية التي تم الاشتراك فيها خلال العام 2019 مع الناشر مباشرة بالإضافة إلى الإستمرار في إستقبال رواد المكتبة في الأيام المخصصة، حيث يتم تقديم كل المساعدات اللازمة لهم وتوجيههم وإرشادهم، والحرص على تهيئة وتوفير المناخ الملائم للإطلاع والدراسة داخل صالة المكتبة.

أما على صعيد الشؤون القانونية قام المصرف بممارسة كافة الأعمال القانونية، ذات الصلة بنشاط المصرف وأغراضه، وبما يكفل تطبيق القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، وما يرتبط به من مسائل. وخلال العام موضوع التقرير فيمكن تلخيص عمل الإدارة القانونية في عدو مواضيع منها إبداء الرأي والمشورة القانونية وإعداد المكاتبات ذات صلة بالجوانب القانونية، وإعداد الردود على مراسلات ومكاتبات الجهات

الحكومية وغيرها الواردة إلى المصرف والتي تتعلق بمسائل قانونية، بالإضافة إلى متابعة القضايا المرفوعة من المصرف أو عليه، واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وكذلك صياغة الإتفاقيات والعقود التي يكون المصرف طرفاً فيها، وصياغة القرارات والمنشورات التي تصدر عن المصرف، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بموضوع القرار أو المنشور، وتقديم الدعم القانوني من خلال مشاركة أعضاء الإدارة في اللجان الفنية المشكلة بالمصرف، وإجراء التحقيقات في المخالفات التي ينسب ارتكابها إلى موظفي المصرف.

أما فيما يخص إدارة تقنية المعلومات قام مصرف ليبيا المركزي خلال العام 2019 بعدة أعمال أبرزها الآتي:

- تطوير وتحديث نظام أرباب الأسر FCMS وذلك عبر إنشاء منظومة التسجيل عبر الرسائل القصيرة SMS.
- مشروع تطوير النظام المصرفي FLEXCUBE حيثُ أن إدارة تقنية المعلومات عبر مهندسيها لاتزال تعمل بشكل دؤوب على الإنتهاء من كافة الأعمال الموكلة إليهم بالمشروع.
- مشروع تطوير بيئة Microsoft Cloud 365 وترقية الخوادم الرئيسية الخاصة بنظام تشغيل ويندوز.
- تفعيل مشروع مراقبة الشبكة ببرنامج المراقبة Mange Engine بمركز البيانات الرئيسي.
- مشروع الربط الشبكي لتفعيل منظومة التسويات الفورية الجديدة RTGS بمركز البيانات الرئيسي والإحتياطي.
- ترحيل المنظومات التي تعمل على معدات النورتل القديمة على معدات الجونيبر الجديدة (مشروع تطوير معدات الإتصالات بالمركز الاحتياطي).
- استكمال مشروع تطوير البنية التحتية لمنظومة طلبات التغطية.
- استكمال أعمال ربط المصارف التجارية والخاصة على المركز الاحتياطي.
- تركيب منظومة 40 KVA و 60 KVA وإستكمال أعمال التأريض بها للمنظومة وربط الأحمال عليها.

الميزانية المُجمَعة للمصـــارف التجارية

شَهِدَت الميزانية المُجمَعة للمصـــارف نهاية عام 2019، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليبلغ إجمالي الأصول داخل الميزانية المُجمَعة نحو 112,625.3 مليون دينار، مقابل 117,062.4 مليون دينار في نهاية عام 2018، بإنخفاض قدره 4,437.1 مليون دينار، أي بمعدل 3.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية المُجمَعة للمصـــارف:

جدول رقم (34) :مُلخص الميزانية المُجمَعة للمصـــارف

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- نقدية بالخزائن	**1,582.1**	**2,367.4**	**785.4**	**49.6**
- عملة محلية	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
- عملة أجنبية	8.4	12.3	3.9	46.0
2- حسابات المقاصة	**4,671.0**	**6,304.6**	**1,633.6**	**35.0**
- المقاصة بين المصارف	2,191.1	3,162.2	971.2	44.3
- المقاصة بين الفروع	2,479.9	3,142.4	662.4	26.7
3- الودائع لدى المصارف الأخرى	**85,349.3**	**77,424.9**	**-7,924.4**	**-9.3**
أ- الودائع لدى المصرف المركزي	**77,102.3**	**69,475.9**	**-7,626.4**	**-9.9**
- ودائع تحت الطلب	52,385.4	53,629.1	1,243.7	2.4
- شهادات الإيداع	24,716.9	15,846.8	-8,870.1	-35.9
ب- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	**1,030.0**	**1,750.0**	**720.0**	**69.9**
- ودائع تحت الطلب	1,030.0	1,750.0	720.0	69.9
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0.0	-
ج- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**2,221.5**	**821.4**	**-1,400.2**	**-63.0**
- ودائع تحت الطلب	1,762.1	821.4	-940.8	-53.4
- ودائع زمنية	459.4	0.0	-459.4	-100.0
د- الودائع لدى المصارف بالخارج	**4,995.4**	**5,377.6**	**382.2**	**7.7**
- ودائع تحت الطلب	4,277.3	3,984.1	-293.2	-6.9
- ودائع زمنية	718.1	1,393.5	675.4	94.1
4- الإستثمارات	**1,456.5**	**1,957.5**	**501.0**	**34.4**
5- القروض والتسهيلات	**16,448.3**	**16,912.7**	**464.5**	**2.8**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,606.4	5,275.4	669.0	14.5
- السلف الإجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	3,988.6	3,125.5	-863.1	-21.6
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	7,853.3	8,511.8	658.6	8.4
6- الأصول الثابتة	**1,608.3**	**1,786.7**	**178.5**	**11.1**
7- الأصول الأخرى	**5,947.1**	**5,871.5**	**-75.5**	**-1.3**
إجمالي الأصول	**117,062.4**	**112,625.3**	**-4,437.1**	**-3.8**
الحسابات المقابلة	48,160.2	34,091.2	-14,069.0	-29.2
الإجمالي الكلي للأصول	**165,222.6**	**146,716.6**	**-18,506.1**	**-11.2**

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الخصوم				
1- ودائع الغير لدى المصارف	**94,692.5**	**88,954.0**	**-5,738.5**	**-6.1**
- الودائع تحت الطلب	74,578.3	72,447.2	-2,131.1	-2.9
- الودائع الزمنية	1,581.8	2,154.6	572.8	36.2
- الودائع الإدخارية	503.4	452.3	-51.1	-10.2
- أوامر الدفع	5,460.3	5,472.4	12.1	0.2
- التأمينات النقدية	11,533.7	8,427.6	-3,106.1	-26.9
2- الإقتراض من المصارف والجهات الأخرى	**37.8**	**35.9**	**-2.0**	**-5.2**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**503.4**	**113.1**	**-390.3**	**-77.5**
4- حقوق الملكية	**6,472.6**	**6,976.8**	**504.2**	**7.8**
- رأس المال المدفوع	3,826.3	4,282.9	456.6	11.9
- الإحتياطي القانوني	352.9	527.7	174.7	49.5
- إحتياطيات غير مخصصة	32.0	53.1	21.1	65.8
- أرباح العام	1,122.2	867.6	-254.5	-22.7
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	1,139.2	1,245.5	106.4	9.3
5- المخصصات	**4,627.6**	**5,527.2**	**899.6**	**19.4**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**11,763.5**	**11,018.4**	**-745.2**	**-6.3**
إجمالي الخصوم	**117,062.4**	**112,625.3**	**-4,437.1**	**-3.8**
الحسابات المقابلة	48,160.2	34,091.2	-14,069.0	-29.2
الإجمالي الكلي للخصوم	**165,222.6**	**146,716.6**	**-18,506.1**	**-11.2**

- هيكل البنود المكونة للأصول في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف:

مازالت ودائع وأرصدة المصارف لدى المصرف المركزي بما فيه الإحتياطي الإلزامي المطلوب هو المكون الرئيسي لإصـول القطاع المصرفي، حيث تغطي نحو 61.7% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2019، في حين إرتفعت حصة بند القروض والتسهيلات الإئتمانية بشكل طفيف في هيكل الموجودات لتسجل نحو 15.0% من الإجمالي مقارنة بـ 14.1% في عام 2018.

جدول رقم (35): هيكل البنود المكونة للأصول

البند	2018	2019
الأصول :		
1- نقدية بالخزائن	1.4%	2.1%
2- حسابات المقاصة	4.0%	5.6%
3- الودائع لدى المصرف المركزي	65.9%	61.7%
4- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى	0.9%	1.6%
5- الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	1.9%	0.7%
6- الودائع لدى المصارف بالخارج	4.3%	4.8%
7- الإستثمارات	1.2%	1.7%
8- القروض والتسهيلات	14.1%	15.0%
9- الأصول الثابتة	1.4%	1.6%
10- الأصول الأخرى	5.1%	5.2%

هيكل البنود المكونة للخصوم في الميزانية المُجمّعة للمصـــارف :

بتحليل هيكل البنود المكونة للخصوم بالميزانية المُجمّعة للمصـــارف في عام 2019 فإن ودائع الغير لدى المصارف (ودائع العملاء) تمثل المصدر الرئيسي للتمويل مشكلة مانسبته 79.0% من إجمالي مصادر أموال المصارف ، مقارنة بنحو 80.9% في عام 2018.

فيما شكلت حقوق الملكية نحو 6.2% من إجمالي مصادر أموال المصـــارف في عام 2019 ، مقابل نسبة 5.5% في عام 2018 ، والجدول التالي يوضح هيكل البنود المكونة للخصوم بالمصارف

جدول رقم (36): هيكل البنود المكونة للخصوم

البند	2018	2019
الخصوم		
1- ودائع الغير لدى المصارف	80.9%	79.0%
2- الإقتراض من المصرف المركزي	0.0%	0.0%
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	0.4%	0.1%
4- حقوق الملكية	5.5%	6.2%
5- المخصصات	4.0%	4.9%
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	9.2%	9.8%

تحليل لأهم البنود المكونة للميزانية المُجمّعة للمصـــارف

أولاً : جانب الأصـول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة :

إرتفع رصيد النقدية بخزائن المصارف وحسابات المقاصة بمقدار 2,419.0 مليون دينار أي بمعدل 38.7%، لتصل إلى 8,672.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 6,253.0 مليون دينار في نهاية عام 2018، بسبب إرتفاع بند حسابات المقاصة بمقدار 1,633.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018، فيما إرتفع أيضاً رصيد النقدية بخزائن المصارف بمقدار 785.4 مليون دينار في نهاية عام 2019 مقارنة بعام 2018 ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (37) النقدية بالخزائن و حسابات المقاصة

" مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير%
النقدية بالخزائن :	**1,582.1**	**2,367.4**	**785.4**	**49.6**
عملة محلية	1,573.6	2,355.1	781.5	49.7
عملة أجنبية	8.4	12.3	3.9	46.0
إجمالي حسابات المقاصة	**4,671.0**	**6,304.6**	**1,633.6**	**35.0**
المقاصة بين المصارف	2,191.1	3,162.2	971.2	44.3
المقاصة بين الفروع	2,479.9	3,142.4	662.4	26.7
الإجمالي	**6,253.0**	**8,672.0**	**2,419.0**	**38.7**

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

بلغ رصيد أرصدة وودائع المصـارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى ولدى المصارف الخارجية نحو 77,424.9 مليون دينار في نهاية عام 2019، مقابل 85,349.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، منخفضة بقيمة 7,924.4 مليون دينار، نتيجة لإنخفاض رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي بنحو 8,870.1 مليون دينار، وكذلك إنخفاض الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (38):الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع تحت الطلب لدى :	**59,454.9**	**60,184.6**	**729.7**	**1.2**
المصرف المركزي	52,385.4	53,629.1	1,243.7	2.4
المصارف المحلية	1,030.0	1,750.0	720.0	69.9
المصرف الليبي الخارجي	1,762.1	821.4	-940.8	-53.4
لدى المراسلين بالخارج	4,277.3	3,984.1	-293.2	-6.9
ودائع زمنية :	**25,894.4**	**17,240.3**	**-8,654.1**	**-33.4**
المصرف المركزي (شهادات الإيداع)	24,716.9	15,846.8	-8,870.1	-35.9
المصارف المحلية	0.0	0.0	0.0	-
المصرف الليبي الخارجي	459.4	0.0	-459.4	-
لدى المراسلين بالخارج	718.1	1,393.5	675.4	94.1
الإجمالي	**85,349.3**	**77,424.9**	**-7,924.4**	**-9.3**

2- الإستثمارات :

سجل إجمالي رصيد الإستثمارات نهاية عام 2019 نحو 1,957.5 مليون دينار، مقابل 1,456.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، مرتفع بمقدار 501.0 مليون دينار هذا الإرتفاع جاء نتيجة للزيادة في بند إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة، وكذلك سندات وأذونات الخزانة ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

جدول رقم (39) الإستثمارات

" مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزانة	500.0	700.0	200.0	40.0
إستثمارات في الشركات العامة	562.4	562.4	0.0	0.0
إستثمارات في الشركات الخاصة المساهمة	341.3	640.2	299.0	87.6
إستثمارات أخرى	52.8	54.9	2.0	3.8
الإجمالي	**1,456.5**	**1,957.5**	**501.0**	**34.4**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية :

إرتفع اجمالي رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف من 16,448.3 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 16,912.7 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بمعدل نمو 2.8%، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى اجمالي الخصوم الإيداعية ما

نسبته 19.0%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.0%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2019 ما قيمته 10,855.8 مليون دينار، وما نسبته 64.2% من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 35.8% والتي بلغت قيمتها نحو 6,057.0 مليون دينار. وبتحليل مكونات المحفظة الائتمانية فقد كان الإرتفاع في اجمالي رصيد الإئتمان الممنوح من المصارف بسبب الزيادة في بندي سلفيات والسحب على المكشوف وكذلك في القروض الأخرى .

جدول رقم (40):رصيد القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة من المصارف

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
سلفيات والسحب على المكشوف	4,606.4	5,275.4	669.0	14.5
قروض المرابحة للأفراد *	3,988.6	3,125.5	-863.1	-21.6
القروض الأخرى	7,853.3	8,511.8	658.6	8.4
إجمالي القروض والتسهيلات	**16,448.3**	**16,912.7**	**464.5**	**2.8**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,126.4	3,503.6	377.2	12.1
صافي القروض والتسهيلات	**13,321.9**	**13,409.1**	**87.2**	**0.7**

(*) يشمل رصيد السلف الإجتماعية .

جدول رقم (41)توزيع القروض الممنوحة من المصـــارف

حسب القطاع (خاص وعام)

" مليون دينار "

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,100.8	6,057.0	956.2	18.7
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,347.5	10,855.8	-491.8	-4.3
الإجمالي	**16,448.3**	**16,912.7**	**464.5**	**2.8**

ثانياً: جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصـــــارف :

إنخفضت ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية) لدى المصارف بشكل ملحوظ بمقدار 4,703.5 مليون دينار من93,657.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، إلى 88,954.0 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بمعدل إنخفاض بلغ 5.0%،بسبب الإنخفاض في الودائع تحت الطلب وكذلك إنخفاض التأمينات النقدية .

وقد شكلت الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع ما نسبته 87.6% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل والتأمينات النقدية نسبة 11.9% من إجمالي الودائع، بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.5% فقط من إجمالي الودائع.

جدول رقم (42): ودائع العملاء (الخصوم الإيداعية)

" مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	74,578.3	72,447.2	-2,131.1	-2.9
الودائع الزمنية	1,581.8	2,154.6	572.8	36.2
الودائع الإدخارية	503.4	452.3	-51.1	-10.2
أوامر الدفع	5,460.3	5,472.4	12.1	0.2
التأمينات النقدية	11,533.7	8,427.6	-3,106.1	-26.9
الإجمالي	**93,657.5**	**88,954.0**	**-4,703.5**	**-5.0**

- **الودائع تحت الطلب وأوامر الدفع** : إنخفضت الودائع تحت الطلب بشكل ملحوظ في نهاية عام 2019 بمقدار 2,131.1 مليون دينار لتسجل 72,447.2 مليون دينار مقارنة بـ 74,578.3 مليون دينار في عام 2018 ، في حين أرتفع بند أوامر الدفع بمقدار 12.1 مليون دينار مقارنة بما كان عليه في العام 2018.

-**الودائع لأجل والتأمينات النقدية** : إرتفع بند الودائع الزمنية في نهاية عام 2019 بمقدار 572.8 مليون دينار لتسجل 2,154.6 مليون دينار مقابل 1,581.8 مليون دينار في عام 2018. في حين إنخفضت التأمينات النقدية بشكل كبير وبمقدار 3,106.1 مليون دينار، لتسجل 8,427.6 مليون دينار في نهاية عام 2019مقابل 11,533.7 مليون دينار في عام 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم التأمينات النقدية هى مقابل الإعتمادات المستندية .

- **الودائع الإدخارية** : إنخفض رصيد الودائع الإدخارية في نهاية عام 2019 بمقدار 51.1 مليون دينار لتسجل 452.3 مليون دينار مقابل 503.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

وفيما يتعلق بتوزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع (خاص، عام وحكومة):

فقد إرتفعت ودائع القطاع العام والحكومي في نهاية عام 2019 بمقدار 2,595.1 مليون دينار لتصل إلى 42,343.0 مليون دينار، منها 11,694.6 مليون دينار كودائع حكومية

والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي والإجتماعي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 39,747.9 مليون دينار كودائع للقطاع العام والحكومي في نهاية عام 2018.

أما فيما يتعلق بودائع القطاع الخاص لدى المصارف فقد أنخفضت بشكل كبير في نهاية عام 2019 بمقدار 7,298.6مليون دينار وبنسبة 13.5% لتسجل نحو 46,611.0 مليون دينار مقارنة بنحو 53,909.7 مليون دينار عما كانت عليه في نهاية عام 2018 .

جدول رقم (43): توزيع ودائع العملاء لدى المصارف حسب القطاع
(خاص، عام وحكومة)

"مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	**39,747.9**	**42,343.0**	**2,595.1**	**6.5**
- ودائع حكومية	10,000.8	11,694.6	1,693.7	16.9
- ودائع القطاع العام	29,747.0	30,648.5	901.4	3.0
ودائع القطاع الخاص	**53,909.7**	**46,611.0**	**-7,298.6**	**-13.5**
- الأفراد	33,717.5	27,402.6	-6,314.9	-18.7
- الشركات والمؤسسات	20,192.2	19,208.4	-983.7	-4.9
الإجمالي	**93,657.5**	**88,954.0**	**-4,703.5**	**-5.0**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج:

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 113.1 مليون دينار في نهاية عام 2019، منخفضة عما كانت عليه في نهاية عام 2018 ، وهذه الحسابات المكشوفة لدى المصارف بالخارج ناتجة فقط عن تأخر بعض المصارف في تسوية حساباتها مع المصارف المراسلة .

جدول رقم (44) **الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج**

" مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير%
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	503.4	113.1	**-390.3**	**-77.5**

3- حقوق الملكية :

إرتفع رصيد حقوق الملكية في المصارف من 6,472.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، ليصل إلى 6,976.8 مليون دينار في نهاية عام 2019، نتيجة الزيادة في راس المال المدفوع لبعض المصارف وكذلك الإحتياطيات القانونية والغير مخصصة ، فيما سجلت أرباح المصـــارف قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2019 إنخفاضاً بمعدل 22.7% لتسجل إلى 867.6 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2018 والبالغة نحو 1,122.2 مليون دينار.

جدول رقم (45): حسابات رأس المال

" مليون دينار"

البيان	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير%
رأس المال المدفوع	3,826.3	4,282.9	456.6	11.9
الإحتياطي القانوني	352.9	527.7	174.7	49.5
إحتياطيات غير مخصصة	32.0	53.1	21.1	65.8
أرباح العام	1,122.2	867.6	-254.5	-22.7
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	1,139.2	1,245.5	106.4	9.3
الإجمالي	**6,472.6**	**6,976.8**	504.2	7.8

المخصصات:

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بمقدار 899.6 مليون دينار في نهاية عام 2019 ليصل إلى 5,527.2 مليون دينار، مقابل 4,627.6مليون دينار في نهاية عام 2018، وتركزت الزيادة في بندي المخصصات العامة و مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (46):المخصصـــــات

" مليون دينار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,126.4	3,503.6	377.2	12.1
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	745.8	795.3	49.5	6.6
مخصصات عامة	752.6	1,225.5	472.9	62.8
مخصص تقييم أسعار الصرف	2.8	762.	0.0	-1.5
الإجمالي	**4,627.6**	**5,527.2**	**899.6**	**19.4**

المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2019، إلى إنخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 138.3 مليون دولار ليصل إلى 17,853.4 مليون دولار، مقابل 17,715.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بمعدل 0.8%، وفيما يلي جدول يلخص البنود الرئيسية للميزانية:

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير:

إرتفع رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 0.7% وبمبلغ 88.6 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 13,218.7 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 13,130.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، و الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى الغير:

جدول رقم (47): نقدية وأرصدة لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	5.6	3.9	30.4-
أرصدة لدى المصارف:			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	856.0	563.6	34.2-
- حسابات جارية لدى المصارف	2,620.9	3,455.7	31.9
- ودائع لأجل لدى المصارف	9,432.5	8,981.2	4.8-
- شهادات الإيداع	215.1	214.3	0.4-
المجموع	**13,130.1**	**13,218.7**	**0.7**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة، وبلغ رصيد هذا البند 270.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل مبلغ 234.9 مليون دولار في نهاية عام 2018.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير:

بلغ رصيد هذا البند 1,463.3 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 1,708.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مسجلاً بذلك معدل إنخفاض بلغت نسبته 21.0% وبمقدار 307.4 مليون دولار. وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف:

جدول رقم (48): التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	810.7	512.0	-36.8
قروض محلية	100.2	98.5	-1.7
قروض دولية	438.1	425.3	-2.9
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	346.1	354.4	2.4
قروض وسلف للموظفين	13.0	12.9	-0.8
إجمالي القروض والتسهيلات	**1,708.2**	**1,403.1**	**-17.9**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	246.6	248.9	0.9
صافي القروض والتسهيلات	**1,461.6**	**1,154.2**	**-21.0**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي:

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 582.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 758.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 بإنخفاض قدره 175.3 مليون دولار، حيث تركز معظم الإنخفاض في الإستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 222.6 مليون دولار في نهاية عام 2019 . والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (49): إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	381.6	360.3	-5.6
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	376.6	222.6	-40.9
الإجمالي	**758.2**	**582.9**	**-23.1**

الإستثمارات الأخرى:

يمثل هذا البند كل من الإستثمارات العقارية، الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق و الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2019 التطورات التالية:

- رصيد بند الإستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2018.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مبلغ 134.1 مليون دولارفي نهاية عام 2019 مقابل 134.5 مليون دولار في نهاية عام 2018 أي بإنخفاض وقدره 0.4 مليون دولار.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,311.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 2,339.8 مليون دولار، بإنخفاض مقداره نحو 28.7 مليون دولار.

5- أرصدة مدينة وأصول أخرى:

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 559.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 189.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بإرتفاع وقدره 369.9 مليون دولار، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (50): أرصدة مدينة وأصول أخرى

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.19	0.25	31.6
إيرادات فوائد مستحقة	48.8	42.3	-13.3
أرصدة مدينة متنوعة	139.4	516.0	270.2
أصول ثابتة بالطريق	0.83	0.52	-37.3
الإجمالي	**189.1**	**559.1**	**195.5**

6- الأصول الثابتة:

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2019 بعد خصم المخصصات 10.2 مليون دولار مقابل 9.9 مليون دولار في نهاية عام 2018.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي:

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5,088.1 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 5,366.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، أي بإنخفاض قدره 278.4 مليون دولار أي بنسبة 5.2%، نتيجة لإنخفاض ودائع المصرف المركزي، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (51): ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**4,875.7**	**4,595.1**	**-5.8**
- حسابات جارية	588.7	479.0	-18.6
- ودائع لأجل	4,287.0	4,116.1	-4.0
أرصدة للمصارف الأخرى	**490.8**	**493.0**	**0.4**
- حسابات جارية	485.3	482.1	-0.7
- ودائع لأجل	5.5	10.9	98.2
الإجمالي	**5,366.5**	**5,088.1**	**-5.2**

2- ودائع العملاء :

إرتفع رصيد هذا البند بمقدار 222.6 مليون دولار، وبنسبة 3.1% ليصل رصيده إلى 7,432.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 7,210.4 مليون دولار في نهاية عام 2018، حيث تركز هذا الإرتفاع في بند ودائع تحت الطلب. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (52): أرصدة ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,289.8	5,906.8	11.7
ودائع لأجل	1,813.4	1,417.9	-21.8
ودائع مجمدة	106.9	107.3	0.4
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.2	1.0	400.0
الإجمالي	**7,210.4**	**7,432.9**	**3.1**

3- التأمينات النقدية:

إنخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 134.6 مليون دولار ليصل إلى 519.3 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 653.9 مليون دولار في نهاية عام 2018. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (53): التأمينات النقدية

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير%
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	301.7	250.4	-17.0
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	352.2	268.9	-23.7
الإجمالي	**653.9**	**519.3**	**-20.6**

4- أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى:

بلغ رصيد هذا البند 207.6 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل 190.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مسجلاً بذلك ارتفاعاً وقدره 17.4 مليون دولار وما نسبته 9.1%.

جدول رقم (54): أرصدة دائنة وإلتزامات أخرى

"مليون دولار"

البيان	2018	2019	معدل التغير%
مصاريف وفوائد مستحقة	14.7	17.1	16.3
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	175.5	190.5	8.5
الإجمالي	**190.2**	**207.6**	**9.1**

5- مخصصات أخرى:

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 157.8 مليون دولارفي نهاية عام 2019 مقابل 165.3 مليون دولار في نهاية عام 2018.

6- حقوق المساهمين وأرباح العام:

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع:** حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي ، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.
- **الإحتياطيات:** سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 353.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الإحتياطي العام نحو 140.0 مليون دولار و 320.7 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2019.
- حقق المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2019 أرباحاً وقدرها 66.8 مليون مقابل 7.9 مليون دولار خلال عام 2018.

الإلتزامات العرضية والإرتباطات الرأسمالية:

بلغ رصيد هذا البند 3,608.2 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل 4,168.5 مليون دولار في نهاية عام 2018.

الجدول رقم (55): المركز المالي للمصرف

"مليون دولار"

البند	2018	2019	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول:				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	13,130.1	13,218.7	88.6	0.7
محافظ إستثمارية	217.1	253.1	36.0	16.6
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,461.6	1,154.2	-307.4	-21.0
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	758.2	582.9	-175.3	-23.1
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	40.2	30.2	-10.0	-24.9
إستثمارات عقارية	27.6	27.6	0.0	0.0
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,039.5	2,034.6	-4.9	-0.2
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	169.3	403.5	234.2	138.3
أصول ثابتة (بالصافي)	9.9	10.2	0.3	3.0
مجموع الأصول	**17,853.4**	**17,715.1**	**-138.3**	**-0.8**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	5,366.5	5,088.1	-278.4	-5.2
ودائع الزبائن	7,210.4	7,432.9	222.5	3.1
قروض محافظ إستثمارية مدارة من قبل الغير	22.3	21.5	-0.8	-3.6
التأمينات النقدية	653.9	519.3	-134.6	-20.6
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	190.2	207.6	17.4	9.1
مخصصات أخرى	165.3	157.8	-7.5	-4.5
الضرائب	23.8	-	-	-
مجموع الإلتزامات	**13,632.4**	**13,427.2**	**-205.2**	**-1.5**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الإحتياطي القانوني	353.7	353.7	-	-
إحتياطي الطوارئ	140.0	140.0	-	-
الإحتياطي العام	320.8	320.8	-	-
أرباح مرحلة	0.5	0.5	-	-
أرباح محتجزة	398.2	406.1	7.9	2.0
مجموع حقوق المساهمين	**4,213.1**	**4,221.1**	**8.0**	**0.2**
أرباح العام	7.9	66.8	58.9	745.6
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**4,221.1**	**4,287.9**	**66.8**	**1.6**
مجموع الخصوم	**17,853.4**	**17,715.1**	**-138.3**	**-0.8**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	4,168.5	3,608.2	-560.3	-13.4

* المصدر : المصرف الليبي الخارجي

إنتهى التقرير ،،،